«يوم أسود» لوسائل الإعلام الإسرائيلية بعد إخفاقها في توقع النتائج الحقيقية للانتخابات
صفحـ(٦)ـة

حزب "البيت اليهودي" استغلّ الميزانيات الحكومية لتجنيد دعم انتخابي لصالحه!
صفحـ(٧)ـة

مدار
المنتهى الاسرائيلي
الثلاثاء ٢٠١٥/٣/٢٤م الموافق ٤ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٤ السنة الثالثة عشرة

المنتهى الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

٦٧ عضو كنيست أوصوا بتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة

هرتسوغ: كتلة «المعسكر الصهيوني» موحدة حول ضرورة الجلوس في المعارضة لحكومة يمين ضيقة وخطيرة على مواطني إسرائيل

أنهى الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، أمس الاثنين، مشاوراته مع ممثلي الأحزاب التي نجحت بالدخول إلى الكنيست، وأعلن أن أحزاب كتلة اليمين، التي تضم ٦٧ نائبا من أصل ١٢٠، أوصت بتكليف رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بتشكيل الحكومة المقبلة.

وألمح ريفلين إلى أنه يتراجع عن دعوته إلى تشكيل حكومة واسعة، من خلال ضم قائمة "المعسكر الصهيوني" أو حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل) إلى حكومة اليمين، قائلا إن "ترجيح الرأي لدي استنفد نفسه" وأن أغلبية بين أعضاء الكنيست أوصت على نتنياهو.

وبدأ ريفلين مشاورات مع ممثلي الأحزاب صباح أول من أمس الأحد وانتهت بعد ظهر أمس. وأوصى بتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة كل من حزب الليكود- ٣٠ نائبا، وحزب "كولانو" (كلنا) برئاسة موشيه كحلون- ١٠ نواب، وحزب "البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينيت- ٨ نواب، وحزب شاس برئاسة أرييه درعي- ٧ نواب، وكتلة "يهدوت هتوراة" برئاسة يعقوب ليتسمان- ٦ نواب، وحزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا) برئاسة أفيغدور ليبرمان- ٦ نواب.

في المقابل، أوصى "المعسكر الصهيوني" برئاسة إسحاق هرتسوغ وتسيبي ليفني- ٢٤ نائبا، بتكليف هرتسوغ بتشكيل الحكومة، وكذلك فعل حزب ميرتس- ٥ نواب. وامتنعت القائمة المشتركة- ١٣ نائبا، وحزب "ييش عتيد" برئاسة يائير لبيد- ١١ نائبا، عن التوصية بأحد المرشحين.

وقالت وزيرة الصحة السابقة وعضو الكنيست عن "يش عتيد"، ياعيل غيرمان، لريفلين إن "وجهتنا نحو المعارضة".

وطالبت القائمة المشتركة ريفلين بإدانة التفوهات العنصرية التي أطلقها نتنياهو ضد المواطنين العرب في يوم الانتخابات، عندما قال إن "العرب يتحركون بكميات نحو صناديق الاقتراع" في محاولة لإخافة ناخبي اليمين وحثهم على التوجه إلى صناديق الاقتراع.

وتطرقت مصادر في حزب الليكود إلى اقتراح ريفلين بتشكيل حكومة واسعة تضم حزب "يش عتيد" ووصفوا احتمالا كهذا بأنه "ضئيل، وعلى حدود المستحيل"، بسبب معارضة الأحزاب الحريدية ذلك. وأشارت المصادر في الليكود إلى أن الحكومة المقبلة ستلغي قوانين أو تعدل قوانين دفع "يش عتيد" إلى سنها في ولاية الحكومة السابقة، وبنها إلغاء البند الذي يفرض عقوبات جنائية على الشبان الحريديم المتهربين من الخدمة العسكرية، وإلغاء قانون التهود.

رغم ذلك، قالت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، إنه لم يتم إغلاق الطريق بالكامل على انضمام "يش عتيد" للحكومة الجديدة، وأن ذلك مشروط بتراجع حزب شاس عن معارضته لخطوة كهذه، علما أن كتلة "يهدوت هتوراة" أيضا تعارض ضم لبيد للحكومة. ويذكر أن لبيد اشترط في أعقاب الانتخابات الماضية انضمامه للحكومة، سوية مع "البيت اليهودي"، بعدم ضم الحريديم. كذلك دعا لبيد، في الأيام الأخيرة، نتنياهو إلى عدم تعيين درعي وزيرا للداخلية بسبب إدانته في الماضي بتلقي رشوة عندما كان يشغل هذا المنصب وبسبب قضائه ثلاث سنوات في السجن، في بداية العقد الماضي.

وفيما يتعلق بتوزيع الحقائب الوزارية، يطالب حزب شاس بالحصول على حقيبتين وزاريتين، بينها الداخلية، كما يطالب هذا الحزب بعدم توسيع الحكومة وتحديد عدد الوزراء فيها. وردت مصادر في حزب الليكود، أنه في حال تحديد عدد الوزراء بـ١٨ وزيرا فإن شاس لن يحصل على أكثر من حقيبة وزارية. وتطالب "يهدوت هتوراة" برئاسة لجنة المالية في الكنيست. ولا تطالب هذه الكتلة عادة بمنصب وزير وإنما بمنصب نائب وزير ولا يتم تعيين وزير فوقه.

ويحصل حزب "كولانو" على حقيبة المالية، بعد أن تعهد نتنياهو بذلك لكحلون، وليس واضحا بعد ما هي الحقائب الأخرى التي سيحصل عليها هذا الحزب، الذي يعتبر أكبر شريك في الحكومة بعد الليكود. ويطالب ليبرمان بحقيبة الدفاع، كما يطالب بينيت بحقيبة الخارجية، لكن حزب الليكود أعلن أنه لن يستجيب لهما وأن هاتين الحقيبتين سيتولاهما وزيران من الليكود.

وتبين من المفاوضات الائتلافية غير الرسمية، التي جرت في الأيام الأخيرة، أن أيا من أحزاب اليمين لم يطالب بالحصول على حقيبة التربية والتعليم. لكن عضو الكنيست تسيبي حوطوفيلي، من الليكود، أعلنت أنها معنية بالحصول على حقيبة التربية والتعليم، وسط تقديرات بأن نتنياهو يعتزم "مكافأتها" وتعيينها وزيرة في أعقاب أدائها في الحملة الانتخابية ونجاحها في تجنيد الناخبين من التيار الديني – القومي للتصويت لصالح الليكود. كذلك عبرت عضو الكنيست غيلا غمليئيل أمس عن رغبتها بالحصول على حقيبة التربية والتعليم.

ورغم أن الأحزاب المرشحة للانضمام إلى الائتلاف لن ترفض الحصول على هذه الحقيبة إلا أن أيا منها لا تحارب من أجل الحصول عليها، حسبما أفادت صحيفة "هآرتس"، أمس. ووفقا للصحيفة فإن المرشحين لتولي حقيبة التربية والتعليم هم أعضاء الكنيست حوطوفيلي أو زئيف إلكين أو ميري ريغف، ولم تستبعد احتمال أن يتولى بينيت هذه الحقيبة، خاصة على ضوء رفض الليكود لطلبه بتعيينه وزيرا للخارجية.

ويتوقع حضور نتنياهو إلى ديوان الرئيس الإسرائيلي، غدا الأربعاء، ليتسلم كتاب تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، لتبدأ بعدها المفاوضات الائتلافية بصورة رسمية. ويعني كتاب التكليف هذا وفقا للقانون، إعطاء مهلة مدتها ٢٨ يوما لنتنياهو من أجل تشكيل الحكومة. وفي حال عدم تمكنه من تنفيذ هذه المهمة خلال هذه المهلة فإنه بإمكان الرئيس منحه مهلة أخرى مدتها ١٤ يوما.

من جانبه، كرر هرتسوغ تأكيده على جلوس "المعسكر الصهيوني" في صفوف المعارضة. ونقلت وسائل إعلام عنه قوله، أمس، إن "كتلة المعسكر الصهيوني كلها موحدة وتدعم موقفي بأن وجهتنا نحو المعارضة لحكومة يمين ضيقة وخطيرة على مواطني إسرائيل".

وقال مقربون من هرتسوغ لموقع "يديعوت أحرونوت" الالكتروني، إنه "لأمر محرج ومستغرب أن من وصف ليفني وهرتسوغ بأنهما معاديان للصهيونية طوال الحملة الانتخابية، يحاول الآن استخدام سيناريو حكومة وحدة كرافعة ابتزاز مقابل شركائه في اليمين". وكان المقربون من هرتسوغ يعقبون على أنباء ترددت حول احتمال تشكيل حكومة وحدة.

ريفلين يتداول مع نواب "شاس". (إب.أ)

منظمة «جي ستريت» لليهود الأميركيين: «نتنياهو لا يمثلنا»!

وجه أعضاء في مؤتمر اللوبي اليهودي الأميركي الليبرالي «جي ستريت» انتقادات شديدة إلى رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، على خلفية تفوهاته العنصرية ضد المواطنين العرب في يوم الانتخابات وعلى خلفية رفضه فكرة قيام دولة فلسطينية.

ونقلت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، عن أحد أعضاء مؤتمر «جي ستريت»، المنعقد في واشنطن حاليا، قوله إن «الجميع تقريبا قالوا إن تصريحات نتنياهو هي بمثابة الخط الفاصل لعلاقتهم مع إسرائيل. وحتى أن أحدهم أضاف أنه يفكر بألا ينهض على رجليه خلال الصلاة من أجل سلامة إسرائيل».

وأشارت الصحيفة إلى أن موعد انعقاد المؤتمر تقرر قبل إعلان نتنياهو عن تقديم موعد انتخابات الكنيست، وأن منظمة «جي ستريت» تأمل بأن تستغل تفوهات نتنياهو والغضب الذي أثارته في صفوف اليهود الأميركيين من أجل زيادة قوتها وتوسيع صفوفها وتقويض لوبي «إيباك» الذي يعتبر مركز الرأي العام اليهودي الأميركي.

وقال رئيس «جي ستريت»، جيرمي بن عامي، في خطابه أمام المؤتمر «إننا نقول لرئيس الحكومة نتنياهو، الذي يدعي أنه يتحدث باسم الشعب اليهودي كله، إنه لا، سيدي رئيس الحكومة أنت لا تتحدث باسمنا».

وأضاف بن عامي أنه على الرغم من أن أعضاء «جي ستريت» يشعرون بخيبة أمل من نتائج انتخابات الكنيست التي فاز فيها نتنياهو لكن هذا ليس سبب عاصفة المشاعر في المؤتمر، موضحا أن السبب هو «الغضب والألم الذي نشعر به عندما نرى رئيس حكومة إسرائيلي يستخدم أساليب تخويف موبوءة بالعنصرية من أجل الوصول إلى ٢٣٪ من الأصوات في الانتخابات».

وأردف بن عامي أن «هذا هو الغضب الذي نشعر به عندما نرى رئيس حكومة، في محاولة لإنقاذ جلده السياسي، يقر بما يعرفه الكثيرون، بمعارضته لدولة فلسطينية، وبعد ذلك يحاول بلا خجل التراجع عنها خلال أيام معدودة».

وأعلن أن حركته ستمارس ضغوطا على الإدارة الأميركية من أجل أن تعرف المستوطنات بأنها غير قانونية، ولنشر معالم اتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين وتأييد قرار لمجلس الأمن الدولي يرسم السبل للتوصل إلى اتفاق.

وقالت الصحيفة إن الكثيرين في «جي ستريت» يعتقدون أن تصريحات نتنياهو ضد الدولة الفلسطينية والتراجع عنها لاحقا مسّت بمصداقيته لدى صناع القرار الأميركيين، كما أن تفوهات نتنياهو العنصرية ضد المواطنين العرب تثير غضبا في أوساط اليهود الأميركيين الليبراليين ومن شأنها أن تزيد قوة وتأثير «جي ستريت».

وأشارت الصحيفة إلى أن طابع مؤتمر "جي ستريت" هذا العام تغلب عليه الوجوه الشابة، بسبب مشاركة ١١٠٠ طالب جامعي "مليئين بالحماس والنشاط" في المؤتمر، الذي يشارك فيه ٣٠٠٠ ناشط. وقالت الصحيفة إن هؤلاء الطلاب متأثرون أقل من باقي أعضاء المؤتمر بتصريحات نتنياهو، لكن نشاطهم الأساس هو مناهضة مدير عام منظمة "هيلل" أريك فينغرهوت. وهذه المنظمة تضم طلابا في الجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وطلب فينغرهوت إلقاء خطاب في مؤتمر "جي ستريت" من أجل شكر الطلاب الذين ينضوون تحت منظمته في النشاط ضد حركة المقاطعة ضد إسرائيل في الجامعات الأميركية، لكنه ألغى خطابه بعد ضغوط مارستها جهات يمينية تتبرع لمنظمته.

وقالت الصحيفة إن "جي ستريت" تسعى إلى الاستفادة من طلاب الجامعات المؤيدين لها ليشكلوا رأس الحربة في حملة جديدة تخوضها المنظمة وغايتها أن تفرض على المنظمات اليهودية الأميركية "إعادة الخط الأخضر" إلى الخرائط التي يستخدمها أعضاء هذه المنظمات. وفي المرحلة المقبلة ستسعى "جي ستريت" إلى مطالبة المنظمات اليهودية هذه بالكشف عن حجم الأموال التي تحولها إلى المستوطنات في الضفة الغربية.

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أكد أن إدارته تتعامل بمنتهى الجدية مع التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عشية الانتخابات التي جرت في إسرائيل الأسبوع الفائت، وقال فيها إنه يعارض فكرة قيام دولة فلسطينية.

وجاء تأكيد أوباما هذا في سياق مقابلة أجراها معه موقع "هافينغتون بوست" الإخباري (الأحد)، وقال فيها أيضاً إنه في ضوء تصريحات نتنياهو هذه بدأت الإدارة الأميركية بدرس السبل الكفيلة بمنع نشوء فوضى في الشرق الأوسط.

كما انتقد أوباما تحذير نتنياهو خلال يوم الانتخابات من إقبال الناخبين العرب على صناديق الاقتراع، وأكد أن هذه الأقوال تتناقض مع القيم الديمقراطية التي تعتمد عليها دولة إسرائيل.

من ناحية أخرى رجح الرئيس الأميركي ألا تؤثر نتائج الانتخابات في إسرائيل على قدرته على إقناع الكونغرس والجمهور الأميركي العريض بقبول الاتفاق الآخذ بالتبلور حول البرنامج النووي الإيراني.

وقال أوباما إنه يتفهم الشكوك التي تبديها إسرائيل حيال هذا الاتفاق مع إيران ولا سيما على خلفية التصريحات ذات الطابع المعادي للسامية التي أطلقتها القيادة الإيرانية وأكد أنه لهذا السبب بالذات يعارض فكرة امتلاك إيران أسلحة نووية.

وأوضح أوباما أن إيران لم تقدم بعد التنازلات اللازمة لإنجاز اتفاق نهائي، لكنه في الوقت عينه أشار إلى حدوث تقدم معين يعزّز احتمال التوصل إلى اتفاق.

في المقابل نفى سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة رون ديرمر أن تكون إسرائيل غيرت موقفها من حل الدولتين مع الفلسطينيين.

وأكد ديرمر في مقابلة أجرتها معه شبكة التلفزة الأميركية "إن. بي. سي" الليلة قبل الماضية، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لم يُذلِ بالأقوال التي ينسبها له الرئيس الأميركي وآخرون ولم يُبدِ معارضة مبدئية لإقامة دولة فلسطينية.

في الوقت عينه أوضح ديرمر أن الظروف في الشرق الأوسط تغيرت في السنوات الأخيرة وأن إسرائيل لا تؤيد إقامة دولة فلسطينية تقوم بمحاربتها وإنما تسعى لحل يضمن أمنها.

وكان نتنياهو في مقابلة أجرتها معه شبكة التلفزة الأميركية نفسها يوم الخميس الفائت قد نفى أن يكون تخلى عن التزامه إقامة دولة فلسطينية في نهاية مطاف أي عملية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، وأكد أنه لم يغيّر سياسته المتعلقة بالنزاع مع الفلسطينيين ولم يتراجع أبداً عن الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان قبل ست سنوات ودعا فيه إلى إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بإسرائيل كدولة يهودية. لكن نتنياهو شدّد في الوقت ذاته على أن ما تغيّر منذ ذلك الوقت هو الواقع، مشيراً على نحو خاص إلى رفض السلطة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية واستمرار حركة "حماس" في السيطرة على قطاع غزة وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وأضاف نتنياهو: "لا أريد حلاً على أساس قيام دولة واحدة وإنما أريد حلاً سلمياً دائماً على أساس قيام دولتين، لكن لتحقيق ذلك يجب أن تتغيّر الظروف."

كلمة في البداية

المجتمع الإسرائيلي في معظمه يميني بامتياز!

بقلم: أنطوان شلحت

من أبرز ما أثبتته نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ٢٠ الأسبوع الفائت، أن حُكم اليمين يبدو الأكثر رسوخاً في إسرائيل، وأنه حتى في حال اختمار الأسباب الإسرائيلية المخصوصة لـ"التغيير" فسيكون ذلك في اتجاه حُكم الوسط الأقرب إلى اليمين.

ونظراً إلى كوننا معفيين- على الأقل في مرحلة ما بعد الانتخابات- من الحديث عن احتمالات مثل هذا "التغيير" ومسوّغات المآل الذي نتوقع أن يؤول إليه، فسنتركز في ما يبرهن على مقولة حُكم اليمين الذي يبدو راسخاً.

قبل ذلك، لا بُد من أن نشير، في معرض استحصال نتائج الانتخابات، إلى أن ما فعله رئيس الحكومة ورئيس الليكود بنيامين نتنياهو كي يفوز بهذه الانتخابات تمثل بنقل حزبه من يمين الوسط إلى أقصى اليمين، سعياً لكسب أصوات من الأحزاب التي تسوّق نفسها بأنها تقف إلى يمين الليكود.

وبذا ضرب نتنياهو أكثر من عصفور بحجر واحد:

أولاً، ضمن لليكود مكانة الحزب الأكبر في الكنيست الجديد وضمن لنفسه أن يكون المرشح الواحد والوحيد لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة؛

ثانياً، تسبّب بحشر تلك الأحزاب اليمينية التي عادة ما كانت تزاود عليه في خانة "الليكود ب"؛

ثالثاً، رمّم صورته التي تعرضت للتآكل كزعيم أوحد لليمين الإسرائيلي، وهو تآكل بدأت أولى إشاراته تلوح عشية الحرب على قطاع غزة الصيف الفائت مع إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان فك شراكة حزبه- «إسرائيل بيتنا»- مع حزب الليكود في إطار تحالف «الليكود- بيتنا»، وتأكيده أن سبب الإقدام على هذه الخطوة يعود إلى ازدياد حدّة الخلافات بينه وبين نتنياهو حول كيفية الرد على الاعتداءات الصاروخية الفلسطينية المستمرة على الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة، وعلى التحريض في صفوف «عرب إسرائيل». وتفاقم هذا التآكل في إثر تلك الحرب، فقد تسبّب ما اصطلح على تسميته "ضبط النفس" الذي مارسه نتنياهو خلال الحرب بخسارته خاصة في الأوساط السياسية المؤيدة له. وفي اليمين أطلقوا عليه نعت "المنضبط"، وقال كثيرون في حزبه (الليكود) إنهم يعتقدون أنه كان مترددا، وإنه عندما قرر شن الحرب فعل ذلك بحرص وتقتير.

بطبيعة الحال ثمة أسباب كثيرة تجعلنا نقول إن حُكم اليمين يبدو الأكثر رسوخاً.

مهما تكن هذه الأسباب فإن سببين اثنين منها لهما وقع أكبر: الأول، التغيرات الديمغرافية لدى المجتمع اليهودي والتي تشي بأن هناك ازدياداً مضطرداً في عدد اليهود الحريديم والمتدينين؛ الثاني، التحولات التي طرأت على الخطاب السياسي الإسرائيلي.

وبخصوص الخطاب سبق أن قلنا هنا إن نتنياهو وأقطاب الليكود واليمين ركزوا على الشأن الأمني في الحملة الانتخابية في مقابل تركيز «معسكر الوسط- اليسار» أكثر على الشأن الاجتماعي- الاقتصادي، وما حدث نتيجة لذلك أن الشأن السياسي وفي صلبه الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني الذي كان في الماضي يشغل بهذا القدر أو ذاك مكاناً رئيساً في المعركة الانتخابية، نُحي إلى هامش هذه الانتخابات أكثر فأكثر.

وشفت هذه التنحية أكثر شيء عن واقع وجود إجماع إسرائيلي واسع على أن احتمالات التوصل في الوقت الحالي إلى تسوية دائمة تضع حداً للصراع منخفضة للغاية.

أكثر من ذلك، وعلى صعيد مضمون الخطاب السياسي نأت معظم الأحزاب الإسرائيلية بنفسها عن الحديث حول «السلام» وانزاحت نحو مواقف اليمين. وللتمثيل على ذلك يكفي أن نشير إلى أن زعيم «المعسكر الصهيوني» إسحاق هرتسوغ (رئيس حزب العمل) تبنى عدداً من لاءات نتنياهو وفي مقدمها لا لأي تسوية سياسية تتضمن تقسيم القدس، كما أن رئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد أعلن أنه لن يؤيد تقسيم القدس، وحرص رئيس حزب الوسط الجديد "كلنا" موشيه كحلون على أن يؤكد انتماءه إلى "المعسكر القومي"، وحتى رئيسة حزب "ميرتس" زهافا غالئون قالت إنها نادمة على قرار مقاطعة منتجات المستوطنات في هضبة الجولان السورية المحتلة.

ثمة ملف آخر يجب التوقف عنده في هذه الانتخابات، وهو الملف المتعلق بمقاربة الأحزاب الإسرائيلية حيال المشكلات الاقتصادية- الاجتماعية.

الآن بعد أن انتهت الانتخابات بدأت تظهر تحليلات إسرائيلية تؤكد أنه خلال الأعوام الستة لولاية الحكومتين الأخيرتين برئاسة نتنياهو تحسن الوضع الاقتصادي للإسرائيليين، فقد اختفى التضخم المالي، وتقلصت البطالة، وارتفع بمعدل واضح مستوى معيشة العائلات حتى في الفئات العشرية الدنيا. وأنحى بعض هذه التحليلات باللائمة على أحزاب المعارضة بسبب تركيزها المغلوط على الموضوع الاقتصادي بمعزل عن السياسي، مشيراً إلى أنه بدلاً من الصراخ "الوضع سيء" كان يمكن لهذه الأحزاب أن تقول للجمهور حقيقة فحواها: "صحيح أن الحال الآن جيدة لكم، لكن سياسة نتنياهو حيال الفلسطينيين ستؤدي بالضرورة إلى نتائج ستكون الحال في ضوئها سيئة جداً".

كانت هناك تحليلات أخرى رأت أنه في الصراع بين معادلة "التخويف وإشاعة الذعر والكراهية" التي بثها نتنياهو وبين معادلة "الأمل بالتغيير" التي بثها هرتسوغ كان النجاح من نصيب المعادلة الأولى. ويظهر أنه من فرط تكرار عنصر التخويف أصبح بعض أقطاب "اليسار" يدعون إلى أخذه بالاعتبار من منطلق أن ثمة ما يبرّره كما عبر عن ذلك الأديب عاموس عوز أخيراً.

غير أن أبلغ التحليلات كانت تلك التي أكدت أنه لم يسبق لجمهور الناخبين في إسرائيل أن صوّت من أجل تغيير جذري إلا بعد حدوث صدمة كبيرة للوضع القائم السياسي والاقتصادي- الاجتماعي.

ولم تحدث صدمة كهذه في انتخابات ٢٠١٥.

المشهد الاسرائيلي

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «ألمونيتور» الالكتروني

عكيفا إلدار لـ«المشهد الإسرائيلي»: هرتسوغ وليفني سيواجهان معارضة للانضمام إلى الحكومة الجديدة ونتنياهو سيبقى بدون ورقة تين أمام العالم!

كتب بلال ضاهر:

رغم الفوز الساحق الذي حققه رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في انتخابات الكنيست، التي جرت يوم الثلاثاء الماضي، الأمر الذي سيمكنه من تشكيل حكومة تستند إلى كتلة أحزاب اليمين والحريديم، التي حصلت على ٦٧ مقعدا في الكنيست من أصل ١٢٠ مقعدا، إلا أن هناك تقديرات في إسرائيل تعتبر أنه سيواجه مشكلة مع المجتمع الدولي. ويتوقع أن تصعّد حكومة كهذه من العداء للفلسطينيين، وللمواطنين العرب في إسرائيل خصوصا، وأن تقوم بتوسيع المستوطنات وزيادة عملية تهويد القدس.

وكان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، قد حذر قبل أيام من تصريح نتنياهو بأن دولة فلسطينية لن تقوم في حال بقي في رئاسة الحكومة، كما حذر من تفوهات نتنياهو العنصرية ضد المواطنين العرب، عندما قال في يوم الانتخابات إنهم «يتحركون بكميات كبيرة نحو صناديق الاقتراع» وإن «الجمعيات اليسارية تنقل العرب إلى صناديق الاقتراع». وأعلن أوباما أن إدارته ستتعامل مع حكومة نتنياهو على أنها تعارض قيام دولة فلسطينية، ورأى الكثيرون بهذا التحذيرات أن الولايات المتحدة لن تدافع عن إسرائيل في المؤسسات الدولية، بما في ذلك الامتناع عن استخدام الفيتو الأميركي لدى مناقشة قرارات في مجلس الأمن الدولي ضد إسرائيل.

حول نتائج انتخابات الكنيست وتشكيل حكومة يمين ودور الولايات المتحدة في ضوء ذلك، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «ألمونيتور» الالكتروني، عكيفا إلدار.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما رأيك في نتائج انتخابات الكنيست؟

إلدار: «نتائج الانتخابات ليست مفاجئة بالطبع، وما حدث في هذه الانتخابات هو تحركات داخل معسكر اليمين، فيما نجح رجل الحملات الدعائية العبقري، نتنياهو، في التهام أصوات اليمين الذي يسمى متطرفا رغم عدم وجود فوارق كبيرة بين هذه الأحزاب. ولذلك فإن هذه تغييرات في ترتيب الغرف داخل البيت، بينما البيت نفسه، من حيث المنظر الخارجي ومضمونه الداخلي، لم يتغير. ربما الديكور تغير فقط».

(*) كيف تمكن نتنياهو من تحقيق هذا الفوز الكبير، ٣٠ مقعدا في الكنيست، ما هي الرسائل التي بعث بها إلى الناخبين؟

إلدار: «رسالته المركزية كانت التخويف من العرب. فقد بعث برسائل مضمونها الكراهية والخوف من العرب. وكانت حملته الدعائية تستند إلى أنه 'إذا لم تنتخبوني، فإن العدو العربي واليساري الإسرائيلي سيسيطران على الدولة'. والجانب الآخر، المعسكر الصهيوني والأحزاب الأكثر اعتدالا، كان محرجا، لأنه ليس مبنيا لمواجهة مثل هذا الأسلوب. ولذلك فإن الملعب كله كان تحت سيطرة نتنياهو، لأن رسالة اليسار والوسط في إسرائيل كانت حضارية أكثر ومتوازنة أكثر، وليست مبنية على التخويف وإنما على الأمل. ويتضح أن الكراهية والخوف يحققان نجاحا أكبر من الأمل».

(*) يبدو أن «المعسكر الصهيوني» لم يطرح بديلا لسياسة نتنياهو، ما رأيك؟

إلدار: «هذا صحيح، لكني لا أعرف إلى أي مدى كان أمرا كهذا سيغير الوضع. إذ أن المعسكر الصهيوني، وحزب العمل خصوصا، فاز بالانتخابات منذ العام ١٩٧٧ فقط عندما قادته شخصية أمنية، وليس رجل سلام. إسحاق رابين وايهود باراك هما شخصيتان أمنيتان، وكذلك شمعون بيريس يصور أنه شخصية أمنية، لأنه كان مدير عام وزارة الدفاع وأشرف على بناء البرنامج النووي الإسرائيلي، رغم أنه لم يكن جنرالا في الجيش. وأعتقد أنه لو كان يرأس حزب العمل شخص مثل رئيس أركان الجيش الأسبق، غابي أشكنازي، لما كان بإمكان نتنياهو أن يخيف الجمهور بأن حكمه سيمس بأمن الدولة».

(*) هذا يعني أن الجمهور الإسرائيلي يتملكه الخوف؟

إلدار: «بكل تأكيد. وأعتقد أن النجاح الأكبر في هذه الانتخابات جاء أيضا بفضل منظمات مثل حماس وحزب الله وصواريخهما، وفشل الجانب الفلسطيني في توحيد صفوفه ودعم السلام. وهذا الأمر يستخدمه اليمين المتطرف الإسرائيلي كمادة مشتعلة تمكن من إشعال الجمهور الإسرائيلي بسهولة».

(*) على ضوء تصريحات الرئيس الأميركي أوباما، في نهاية الأسبوع الماضي، كيف يتوقع أن يكون الأداء الأميركي في المستقبل، وكيف سيؤثر ذلك على إسرائيل؟

إلدار: «قرأت اليوم (أمس) في وكالة رويترز أن الولايات المتحدة أعلنت أنها لن تدافع عن إسرائيل في تصويت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأعتقد أن الولايات المتحدة لن تضطر إلى بذل جهد خاص. وما يتعين على الولايات أن تفعله هو في الواقع ألا تفعل شيئا، ألا تدافع عن إسرائيل في الأمم المتحدة والهيئات الدولية. وإذا لم تذهب إسرائيل نحو عملية ثنائية مع الفلسطينيين، وإنما ستنفذ خطوات أحادية الجانب، فإنه لم يتبق سوى إعطاء المجتمع الدولي والقانون الدولي أن يقول موقفه. وأوباما لم يعد يثق بنتنياهو، والحكومة الإسرائيلية المقبلة لا توجد فيها حتى أوراق تين تخفي عدم الرغبة بالتوجه إلى السلام، مثلما استخدم ايهود باراك وتسيبي ليفني وحزب العمل في حكومتي نتنياهو السابقتين. وهذا يعني أن نتنياهو ليس لديه قناع كي يضعه على وجهه أمام المجتمع الدولي. والولايات المتحدة واجهت طوال السنين الماضية جهات عربية وأوروبية أرادت معاقبة إسرائيل على الاحتلال، وكانت درعا واقيا لإسرائيل، لكن الآن لا تحتاج الولايات المتحدة إلى التعاون مع هذه الجهات وإنما الجلوس بهدوء وألا تفعل شيئا. وتوجد هنا مشكلة بالنسبة لنتنياهو، لأن الكونغرس لا يملك صلاحيات تجاه الرئيس الأميركي بكل ما يتعلق بالمنظمات الدولية، أي أنه لا توجد صلاحيات لدى الكونغرس حول كيف ستصوت الولايات المتحدة في الأمم المتحدة».

(*) هل تعتقد أن احتمال تشكيل حكومة وحدة إسرائيلية ما زال ممكنا، بأن ينضم «المعسكر الصهيوني» برئاسة إسحاق هرتسوغ وتسيبي ليفني إلى حكومة نتنياهو؟

إلدار: «أعتقد أن نتنياهو يتوق إلى رؤية هرتسوغ في حكومته، كما أني أعتقد أن هرتسوغ وليفني يريدان أن يتوليا مناصب وزارية. وهما لا يحبان الجلوس في المعارضة. لكن يوجد في حزب العمل اليوم شبان باعتقادي لن يوافقوا على ذلك، وعلى رأسهم شيلي يحيموفيتش، وربما تصل الأمور إلى حد انقسام الحزب. وما فعله نتنياهو عندما أعلن عن رفضه قيام دولة فلسطينية، هو أن حزب العمل لن يوافق على انضمام المعسكر الصهيوني إلى الحكومة. لذلك فإن احتمال حدوث أمر كهذا ليس كبيرا. وأضف إلى ذلك نفور أعضاء حزب العمل من نتنياهو شخصيا. وإذا كان حزب العمل يفكر بتحسين علاقاته مع المواطنين العرب في الانتخابات المقبلة، فإن الانضمام لحكومة نتنياهو الآن سيقضي على تحسين العلاقة مع الجمهور العربي».

(*) كتبت في مقال نشرته بعد الانتخابات أن رئيس حزب «كولانو» (كلنا)، موشيه كحلون، وهو سيشارك في الحكومة المقبلة، يريد دفع عملية سياسية مع الفلسطينيين. كيف توصلت إلى هذا الاستنتاج؟

إلدار: «كحلون يقول للجميع إنه ليكودي، لكنه يتحدث في برنامجه عن حل الدولتين. وأعتقد أنه سيخون ناخبيه إذا انضم إلى حكومة متطرفة. لكن لا أعرف كيف سيتصرف كحلون، خاصة أن ما يهم السياسي أكثر شيء هو الكرسي».

هرتسوغ وليفني: خيارات صعبة. (أ.ف.ب)

تحليلات: غياب سياسة بديلة لنتنياهو والاستعلاء وتجاهل الشرقيين وراء خسارة الوسط - اليسار لانتخابات إسرائيلية أخرى!

أسفرت انتخابات الكنيست التي جرت يوم الثلاثاء الماضي (١٧ آذار ٢٠١٥) عن فوز ساحق لحزب الليكود وخاصة زعيمه بنيامين نتنياهو. واللافت أن الدعاية الانتخابية لهذا الحزب خلت من قياداته ولم يظهر فيها تقريبا سوى رئيس الحكومة نتنياهو.

ورغم أن الاستطلاعات توقعت، طوال فترة المعركة الانتخابية تقريبا، تفوق قائمة «المعسكر الصهيوني» (تحالف حزب العمل برئاسة إسحاق هرتسوغ وحزب «هتنوعا» – الحركة – برئاسة تسيبي ليفني) على الليكود، إلا أن النتيجة النهائية كانت عكس ذلك. وفاز الليكود بثلاثين مقعدا في الكنيست مقابل ٢٤ مقعدا لـ«المعسكر الصهيوني».

ويبدو في أعقاب هذه الانتخابات أن حكم اليمين راسخ في إسرائيل.

والدليل أنه منذ «الانقلاب» وفوز حزب الليكود بالحكم في العام ١٩٧٧ وحتى اليوم، جرت ١٣ معركة انتخابية، واحدة منها كانت على رئاسة الحكومة فقط ومن دون حل الكنيست وجرت في العام ٢٠٠١، وقد فاز الليكود في ١١ معركة انتخابية منها بينما فاز حزب العمل في اثنتين فقط: في العام ١٩٩٢ بقيادة إسحاق رابين وفي العام ١٩٩٩ بقيادة إيهود باراك.

وعشية انتخابات الكنيست الأخيرة، تزايدت الآمال لدى «المعسكر الصهيوني» وحزب ميرتس، وحتى لدى القائمة المشتركة للفلسطينيين في الداخل، وكذلك لدى نخب اقتصادية وفي معظم وسائل الإعلام المركزية، بانتصار «المعسكر الصهيوني» على الليكود بأربعة مقاعد على الأقل وبأن يخرج من الانتخابات كأكبر حزب، وبذلك يكون قد فُتح المجال أمام الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، لأن يكلف هرتسوغ بتشكيل الحكومة المقبلة، وأن ينجح في سلخ أحزاب من كتلة أحزاب اليمين - الحريديم وضمها إلى حكومته. لكن فوز الليكود الساحق قطع الطريق على سيناريو كهذا.

سنحاول في هذا التقرير استعراض بعض التحليلات حول أسباب فشل «المعسكر الصهيوني» وكتلة الوسط - اليسار عموما في الفوز في هذه الانتخابات.

غياب «واقعية أمنية شجاعة»

إن أحد الادعاءات التقليدية لتبرير فوز الليكود في السنوات السابقة وهذه السنة يتعلق بـ«التصويت القبلي»، أي تأييد قسم كبير من اليهود الشرقيين لليكود، انتقاما من حزب العمل الأشكنازي، وسلفه حزب «مباي» الذي أسس الدولة، ومن تعامله الاستعلائي والعنصري حتى ضدهم.

إلا أن المحاضر في قسم التاريخ في الجامعة العبرية في القدس والكاتب الصحافي الدكتور غادي طاوب، استبعد تأثير هذا الادعاء.

وكتب طاوب في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، أن «هذا التفسير لا يعطي رصيدا للناخب الإسرائيلي الذي رغم كل مساوئه مستهلك للأخبار بكثافة. ولذلك فإن هذا تفسير يخطئ الأساس، إذ ليس فقط أن نتنياهو انتصر بالانتخابات، وإنما الحاصل هو أن المعسكر الصهيوني خسرها».

ورأى طاوب أن «المعسكر الصهيوني» خسر الانتخابات «لأنه لم يضع أي بديل سياسي لنتنياهو. وهو أعطى شعورا غير مركز وحسب بأنه سيكون أكثر لطفا تجاه الفلسطينيين. وشعر الجمهور الإسرائيلي، وبحق، أن هذا ليس حلا حقيقيا للوضع المعقد الذي تتواجد فيه إسرائيل».

ويعبر طاوب في هذا المقال عن أفكار الكثير من الإسرائيليين، الذين يعارضون حكم نتنياهو، خاصة بسبب الأزمة مع الإدارة الأميركية، لكنهم في الوقت نفسه لا يرون أن ثمة حلا للصراع في الأفق ويحملون الجانب الفلسطيني مسؤولية ذلك، لأنه يطالب بالانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧، وبضمن ذلك الانسحاب من القدس الشرقية، وبحل قضية اللاجئين ويرفض طلب إسرائيل الاعتراف بيهوديتها.

وقد عبر القيادي السابق في حزب الليكود والوزير السابق، دان مريدور، عن مواقف مشابهة لهذه التي يطرحها طاوب في مقابلة أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قبل أسبوعين، وأعلن فيها أنه لن يصوت لليكود.

ووفقا لطاوب فإن «الرسالة الوحيدة التي انتقلت بوضوح من دعاية هرتسوغ وليفني الانتخابية هي أنهما يقترحان 'الأمل' و'التفاؤل' على عكس 'اليأس' و'التشاؤم' لنتنياهو. والتفاؤل هو أمر لطيف، لكن ليس عندما لا يكون هناك شيء يستند إليه. وفيما الشرق الأوسط هائج، وقنبلة إيرانية موقوتة في الخلفية، ومع قيادة فلسطينية ترفض التسوية، يُعتبر المتفائل، وليس بدون حق، كما لو أنه معزول عن الواقع».

واعتبر طاوب أنه «إذا أراد المعسكر الصهيوني كسب ثقة الجمهور الإسرائيلي، عليه أن يعترف بشكل واضح، أن برنامج تسليم مناطق للفلسطينيين مقابل إنهاء الصراع والسلام قد فشل، لأن الفلسطينيين لا يوافقون عليه»، مشيرا إلى أن حزب ميرتس الذي يدعو إلى السلام عبر نسبة الحسم بصعوبة.

ورأى أن «المعسكر الصهيوني ينافس نتنياهو على الأمن، وليس على السلام. وما يقترحه هو أمن أكثر وليس أقل... وقادة المعسكر الصهيوني يعرفون ذلك في أعماقهم. والمشكلة هي ليست أن نتنياهو يُبعد السلام. فالسلام بعيد أصلا. وسياسة نتنياهو، بتوسيع المستوطنات، وبالتصادم المتكرر مع الولايات المتحدة، وتصوير إسرائيل أنها رافضة للمفاوضات، تشكل خطرا على أمن إسرائيل، وعلى مجرد وجودها في الأمد البعيد».

وأردف أن «الاستيطان يقدمنا خطوة تلو الأخرى باتجاه مزج مجموعات سكانية على غرار البوسنة ولبنان. وهو يجرنا تدريجيا إلى حالة الدولة الثنائية القومية والتي ستصبح في نهاية المطاف دولة عربية توجد فيها أقلية يهودية. وفي الطريق إلى هناك يتسبب الاستيطان بتقويض الدعم الدولي لإسرائيل، وتزداد عزلتها. وإسرائيل لا يمكنها التنازل عن هذين الأمرين: دولة لا يكون اليهود أقلية فيها والدعم الدولي».

ورأى طاوب أن البديل لسياسة نتنياهو الذي يتعين على «المعسكر الصهيوني» طرحه هو «لجم الاستيطان، إبقاء الجيش في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في المستقبل المنظور، السعي إلى الفصل بين المجموعتين السكانيتين، وحرب صارمة ضد الإرهاب، العمل مع وليس ضد الولايات المتحدة في الموضوع الإيراني، كشف تعنت القيادة الفلسطينية أمام العالم، والوقوف بصلابة أمام إطلاق الصواريخ على أراضينا».

وبحسب طاوب، فإن «المعسكر الصهيوني» بإمكانه إدارة الصراع أفضل من نتنياهو، وإن الخطأ الذي ارتكبه أنه لم يمنح الناخب «واقعية أمنية شجاعة».

«استعلاء اليسار»

رأى الكاتب والصحافي إيهود عزريئيل مئير، في مقال نشره في موقع «واللا» الالكتروني، أن ما أسماه بـ«اليسار»، أي كتلة أحزاب الوسط - اليسار، وخاصة «المعسكر الصهيوني»، لن ينتصر أبدا «طالما أنه يفضل الجلوس خلف الطابعة وكتابة المقالات... وحتى لو صوتت جميع قنوات التلفزيون والمحاكم لميرتس واليسار».

ورأى أن «اليسار» سينتصر «في حال نفذ أمرين: الأول، التوقف عن الاستعلاء والاعتقاد بأن ناخبيه فقط هم أذكى البشر وجميع الباقين مخطئون أو أغبياء؛ الثاني، النهوض وترك الحياة الرغيدة، والانتقال بصورة أيديولوجية إلى الأطراف، وإقامة نوى يسارية في نتيفوت وسديروت وبئر السبع (التي حقق الليكود فيها فوزا ساحقا في الانتخابات الأخيرة)... والعمل في ما يفترض باليسار أن يعمل به، وهو العمل الاجتماعي العميق وليس المتعالي، أي أن يكونوا إنسانيين وبشر».

من جانبها اعتبرت الباحثة في الثقافة والإعلام والناشطة الاجتماعية، ميراف ألوش لبرون، في مقال نشرته في صحيفة «هآرتس»، أن «ناخبي الليكود من غير المستوطنين لم يصوتوا لأنهم ذُعروا من ارتفاع نسبة التصويت لدى العرب، فهم يخافون من القائمة المشتركة أقل مما يخافون من ناخبي يائير لبيد المتنورين، وحتى من ناخبي إسحاق هرتسوغ».

ورأت أن ناخبي الليكود، من اليهود الشرقيين والطبقات الضعيفة، عادوا للتصويت إلى هذا الحزب «لأنهم فهموا بصورة واضحة وصافية أن مصلحتهم تتعارض مع مصلحة ناخبي لبيد وهرتسوغ. وفي السياق الاجتماعي، فإن ما نجح هو منطق قبيلة مقابل قبيلة أكثر من منطق زعيم مقابل زعيم. وقبيلة البيض انقسمت وفقا لموقعها الاجتماعي الاقتصادي (بين «المعسكر الصهيوني» وحزب «يش عتيد» بقيادة لبيد)، بينما القبيلة القومية انطوت في نواتها المركزية».

وأضافت ألوش لبرون أن «الطبقة الوسطى القوية التي تؤيد لبيد، والتي تمثل الأنانية الطبقية، صوتت من أجل نفسها مرة أخرى. وهددت الفئوية الطبقية والثقافية التي رعاها لبيد الخبز والهوية لناخبي الليكود، الذي يعتبرون أنفسهم كمن دفعوا الثمن (من سياسة لبيد كوزير للمالية). ولبيد وهرتسوغ لم يقولا إنهما سيأخذان من الأقوياء ويعطيان الضعفاء، ولم يتعهدا بفرض ضريبة على الورثة. ورغم أن هرتسوغ تحدث عن محاربة الفجوات الاجتماعية وحمل رسالة المساواة، لكنه تحدث بالأساس إلى المقتنعين أصلا في تل أبيب».

وأشارت إلى أنه «تم نسيان بلدات الأطراف والشرقيين، سواء من حيث مصالحهم أو من حيث الخطاب السياسي، الذي كان معاديا للشرقيين بقدر كبير. إذ أن المعسكر الصهيوني كان يتوق إلى إعادة أمجاد حزب العمل. وهذا الأمر برز كثيرا في الحملة الانتخابية ولم يفلت من أعين مؤيدي الليكود وأعادوا الليكود إلى مكانه، إذ ما الذي يربطهم بأمل مجهول، عناصره ليست واضحة، ولا يشمل روايتهم التاريخية وهويتهم؟ هل هذا يعني أنهم عميان ولا يرون أن حكمهم سيء؟ لا لكنهم يشعرون على الأقل أن هذا حكمهم، وهم يشعرون معه بأنهم في بيتهم وأنهم مرتاحون بهويتهم القومية واليهودية – المحافظة».

ورأت ألوش لبرون أنه «إذا كان المعسكر الصهيوني يرغب بالعيش ومعني بمنافسة حقيقية في الانتخابات المقبلة، عليه أن يجعل قائمة مرشحيه وسياسته شرقية أكثر. ومن يسخر من هذا الجمهور عليه ألا يتوقع أن يصوت له في الانتخابات. هذا لم يكن انتصار الخوف، فهم لا يشعرون بالإهانة منذ زمن طويل، وإنما هم ببساطة لا يصوتون».

إهدار فرصة كسب الاحتجاجات الاجتماعية في بلدات الأطراف

تساءل المحاضر في كلية القانون في جامعة تل أبيب، البروفسور إيال غروس، في «هآرتس»، حول سبب فشل اليسار في كسب أصوات الشرائح السكانية الضعيفة. وأشار إلى أن حزب ميرتس مثلاً «لديه أفضل برنامج اجتماعي وفقا لكافة المؤشرات، لكنه يؤيد الفلسطينيين ضد الاحتلال، ويدعم طالبي اللجوء الأفارقة ويعارض حبسهم، وهو نسوي وداعم للمثليين. فكم عدد الذين يؤيدون اليوم هذه الرزمة في المجتمع الإسرائيلي؟».

لذلك رأى غروس أنه «لا يمكن التحدث اليوم عن سقوط اليسار، وخاصة ميرتس، من دون التطرق إلى صعوبة تسويق رسائل كهذه في المجتمع الإسرائيلي اليوم. من جهة أخرى، فإن الرسالة الأكثر تعريفا لميرتس هي مفاوضات سلام مع الفلسطينيين والإيمان بأن هذه المفاوضات قد تجلب السلام والأمن، وهي رسالة فقدت مكانتها في المجتمع الإسرائيلي وخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية».

وأضاف غروس أنه «يصعب اليوم أن يكون المرء في اليسار السياسي. لكن الفشل لا يكمن في ذلك فقط. إن فشل أحزاب اليسار يتعلق أيضا بأنها أخفقت في أن تكون بيتا لأصوات كثيرة تبحث عن بيت وتريد أحزابا ذات علاقة بحياتها وبمطلب العدالة الاجتماعية. وليس المقصود معسكر خيام الاحتجاجات الاجتماعية في تل أبيب، وإنما بالأساس روح معسكرات الخيام في بلدات الأطراف. والحديث يدور هنا حول فرصة أهدرها اليسار في معركتين انتخابيتين» في إشارة إلى أن الانتخابات السابقة جرت في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية في صيف العام ٢٠١١.

استطلاعات الرأي العام لم تخطئ والمُتغيِّر داخل المعسكرات!

حزب الليكود استوعب استحالة جذب أصوات من خارج معسكر اليمين فقرر ضرب حلفائه *أحزاب المستوطنين تفقد احتكارها لساحتها الداخلية لصالح الليكود الذي بات القوة الأولى في المستوطنات* *حزب "العمل" لم يخرج مهزوما وليفني بالغت في تقييم حجمها الانتخابي * "يوجد مستقبل" ربح بقاءه على الساحة السياسية ولكن هذا يبقى مشروطا *الكتلة الجديدة المناوبة "كلنا" وزعيمها كحلون أمام خيار الغرق في اليمين المتطرف أو الحفاظ على خصوصية ما

نتنياهو: أثمان موجعة في الطريق نحو الائتلاف. (أف ب)

كتب برهوم جرايسي:

كان الإعراب عن المفاجأة من نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية فيه كثير من المبالغة، حتى وُجهت السهام نحو معاهد استطلاعات الرأي بزعم أنها أخطأت، إلا أنه في واقع الأمر، ومن حيث الجوهر، وعلى مستوى المعسكرات، فإن استطلاعات الرأي في الأسبوعين الأخيرين قبل يوم الانتخابات قاربت نتائجها من التطابق مع نتائج الانتخابات النهائية. و"الخطأ" كان لدى من صنّف حزب "كلنا" وزعيمه موشيه كحلون في خانة "الوسط". والفارق بين الاستطلاعات والنتيجة النهائية كان في توزيعة المقاعد داخل المعسكر الواحد.

وكانت استطلاعات الرأي قد أشارت في الأسبوعين الأخيرين قبل الانتخابات، إلى أن مجموع مقاعد قوائم اليمين المتطرف، وبضمنها الليكود، مع قوائم المتدينين المتزمتين، سيتراوح ما بين ٥٤ إلى ٥٨ مقعدا، لتخسر بذلك الأغلبية المطلقة التي حصلت عليها القوى ذاتها في انتخابات ٢٠٠٩ حينما كان لها ٦٥ مقعدا، وفي العام ٢٠١٣ حينما تراجعت إلى ٦١ مقعدا. وكان واضحا أن هذا التحالف الذي يمنح بنيامين نتنياهو القاعدة لتشكيل حكومته سيحظى فورا بدعم حزب "كلنا" بزعامة موشيه كحلون، ليصل إلى ما بين ٦٤ إلى ٦٩ مقعدا، وكانت غالبية الاستطلاعات تشير إلى ٦٦ مقعدا.

وفي النتيجة النهائية حصل هذا التحالف على ٦٧ مقعدا، وهو يضمن للوهلة الأولى ثباتا لحكومة نتنياهو المقبلة، في حال اعتمد على هذه القاعدة وحدها، بموجب حسابات الائتلاف والمعارضة لدى التصويت في الهيئة العامة للكنيست، لضمان عدم التأثر من غياب وزراء أو تمرد جزء من النواب على قرار ما. بمعنى أن هذه الأغلبية تضمن فارقا مع المعارضة بـ ١٤ نائبا وهو ما يعني أكثر من ثلثي عدد الوزراء المفترضين، ١٩ وزيرا بموجب القانون الجديد.

ولم يكن أي مبرر لوسائل الإعلام، بمن في ذلك المحللون السياسيون وفي الشؤون الحزبية، للزج بموشيه كحلون في خانة "الوسط"، والافتراض أنه لم يحسم أمره مسبقا بالانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو. فخلفية كحلون السياسية كانت في التيار اليميني السياسي المتشدد في الليكود، وهو من المتمردين على أريئيل شارون، الرافضين لإخلاء مستوطنات قطاع غزة. كذلك فإن كحلون كشف عن جوهر توجهاته السياسية بالنسبة لحل الصراع، حينما صرّح في منتصف كانون الثاني بعدم وجود "شريك فلسطيني"، وأن "هذه ليست مرحلة ملائمة للتوصل إلى حل للصراع"، وهذه عبارات يتمسك بها نتنياهو. كذلك فإن كحلون جاء بغالبية مرشحي قائمته الساحقة من معاقل اليمين، وبضمنهم المرشح الثاني يوآف غالانت، الذي كشف قبل أسبوع من الانتخابات عن قيام تنسيق بين قائمته وأفيغدور ليبرمان.

التحولات داخل معسكر اليمين

لدى قراءتنا النتائج التفصيلية للانتخابات، لا يمكننا الارتكاز فقط على عدد المقاعد، ففي هذه الانتخابات، كما في انتخابات ٢٠١٣، لم تتجاوز قائمة تضم حركة "كاخ" الارهابية نسبة الحسم. ففي انتخابات ٢٠١٣ اعتمدت "كاخ" على قوتها الذاتية، مع دعم من حزب أصغر بكثير بزعامة المستوطن المتطرف آرييه الداد. ويومها حصلت القائمة على ما يقارب ٦٧ ألف صوت، ونسبة ١٫٨٪ من الأصوات، وكانت بعيدة بما يزيد عن ٧ آلاف صوت لتجتاز نسبة الحسم وتحصل على مقعدين. ولكن مقابل هذه القائمة كانت قوائم أخرى، ذات توجه "وسطي" جرفت هي الأخرى عشرات آلاف الأصوات، وكلها مجتمعة، شطبت أكثر من ٧٪ من الأصوات الصحيحة.

أما في هذه الانتخابات، فإن حركة "كاخ" خاضت الانتخابات مع حزب أقامه المنشق عن حركة "شاس"، إيلي يشاي، وحصلت على نحو ١٢٥ ألف صوت، ولامست نسبة ٣٪، بينما نسبة الحسم الجديدة ٣٫٢٥٪، ولو ضمنت هذه القائمة أقل من ١٢ ألف صوت إضافي، لاجتازت نسبة الحسم وحصلت على ٤ مقاعد، اثنان منها على الأقل سيكونان على حساب الليكود بعد اعادة توزيع المقاعد من جديد.

والقصد بهذه المعادلة هو أنه على صعيد الأصوات ككل، فإن معسكر اليمين المتشدد لم يضعف كثيرا، بنفس القدر الذي خسر فيه مقاعد. لكن لو اجتازت تلك القائمة الانتخابات لكان من الصعب على نتنياهو أن يستوعبها في ائتلافه الحاكم.

وفي اطار اليمين المتشدد مع المتدينين الحريديم، من الضروري الإشارة إلى أن من العوامل المركزية التي تساهم بقدر كبير في ثبات قوته، وزيادتها من مرحلة إلى أخرى، هي نسبة التكاثر التي تضاعف نسبة تكاثر العلمانيين الليبراليين، ٢٫٩٪ بالمعدل (لمتدينين صهاينة وحريديم) مقابل ١٫٤٪. ويضاف إلى هذا أن الغالبية الساحقة من المهاجرين اليهود هم بالأساس من العلمانيين الليبراليين، لأن المتدينين والمحافظين العقائديين ميولهم للهجرة من إسرائيل أقل. وتبرز أهمية عامل الهجرة هنا حينما نعلم أن ١٠٪ من ذوي حق الاقتراع هم في عداد المهاجرين. وترتفع هذه النسبة بين اليهود وحدهم إلى قرابة ١١٪.

في مرحلة متأخرة من الحملة الانتخابية، كان واضحا أن نتنياهو وحزب "الليكود" استوعبا أن الفرز بات محسوما، ولم يعد بالإمكان جرف أصوات من الفريق المعارض له. ولكن في نفس الوقت كان لديه قلق من عدد المقاعد القليل لحزب يريد السيطرة على الحكم، وفق ما كانت تتنبأ به استطلاعات الرأي. ولهذا رأينا أن خطاب نتنياهو في الاسبوعين الأخيرين قبل الانتخابات، كان موجها لليمين المتطرف، اضافة إلى أن سفره إلى واشنطن، وتحدي الإدارة الأميركية بخطاب أمام الكونغرس دون التنسيق معها، كان من أهدافه، إن لم يكن الهدف الأقوى، هو إقناع معسكر اليمين المتشدد بأنه قادر على تحدي البيت الأبيض عند الضرورة.

ونذكر أنه قبل أسبوع من يوم الانتخابات، صدر بيان غير مباشر عن مكتب نتنياهو، يعلن فيه سحب "موافقته" على اقامة دولة فلسطينية، التي عرضها نتنياهو أصلا دولة ممسوخة فاقدة للسيادة والسيطرة. وحينما لم يجد نتنياهو ردود فعل دولية غاضبة تضعفه لدى مجموعات إسرائيلية أخرى قد تصوت له، بادر شخصيا للمجاهرة بهذا الموقف مساء يوم الاثنين، قبل أقل من ٢٤ ساعة من يوم الانتخابات.

وتثبت النتائج أن نتنياهو نجح في هذه الاستراتيجية، فقد حصل على ٣٠ مقعدا، أكثر بنحو ٧ مقاعد مما توقعته استطلاعات يوم الجمعة الأخير قبل الانتخابات. وثلاثة إلى أربعة مقاعد منها كانت على حساب تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي توقعت استطلاعات الرأي حصوله على ١١ إلى ١٢ مقعدا، وهناك مقعدان إضافيان كانا ثمرة سقوط قائمة إيلي يشاي مع حركة "كاخ" الارهابية.

الحريديم وليبرمان

أصابت استطلاعات الرأي أيضا في تحديد قوة المتدينين المتزمتين "الحريديم"، باستثناء كتلة "ياحد" التي تضم حركة "كاخ"، إذ أن كل استطلاعات الرأي تحدثت عن أن هذه القائمة تصارع نسبة الحسم، وقلة من الاستطلاعات توقعت سقوطها. وفي المجمل حصلت حركة "شاس" المتضررة الأكبر من انشقاق إيلي يشاي، على ٧ مقاعد، بخسارة ٤ مقاعد عن الانتخابات السابقة، بينما حصلت "يهدوت هتوراة" على ٦ مقاعد، لتخسر مقعدا واحدا عن الانتخابات السابقة.

لكن بالنسبة لشاس، فإن خسارتها المقاعد الأربعة لم تكن كلها بسبب الانشقاق، لأن الحركة تضررت أيضا من كونها جاءت إلى الانتخابات من صفوف المعارضة، فهي حركة تحصل على نصف أصواتها تقريبا، من خارج مجتمعات الحريديم. فهي تحصل على أصوات من أحياء الفقر اليهودية، اضافة إلى أنها تشغل "مقاولي أصوات" أيضا لدى العرب. وفي هذه الانتخابات خسرت "شاس" كما هائلا من الاصوات لصالح اليهودي الشرقي "ابن أحياء الفقر" موشيه كحلون، كما أنها خسرت آلاف الأصوات في الشارع العربي، إذ حصلت في العام ٢٠١٣ على حوالي ١٧ ألف صوت، وحسب التقديرات، لم تصل في هذه الانتخابات إلى نصف هذا العدد.

أما قائمة "يهدوت هتوراة" للحريديم الأشكناز، فإن ٩٥٪ من أصواتها تأتي من جمهور الحريديم، الذي دبّت فيه قبل الانتخابات خلافات تتعلق بمجتمعهم المنغلق على ذاته. وخاصة في الطائفة "الليتوانية"، التي رفض أحد زعمائها الروحيين توجيه أتباعه لهذه القائمة، ويجري الحديث عن آلاف كثيرة من الأصوات.

أما أفيغدور ليبرمان، الذي كان تتوقع استطلاعات الرأي حصول حزبه على ٥ مقاعد، وقليل منها توقع على ٦ مقاعد، فإنه يشعر بشبه انتصار، فهو خسر ٥ مقاعد من قوته البرلمانية التي حققها في انتخابات ٢٠١٣، ولكنه لم يلق خطاب المهزوم، بل واصل خطاب المنتصر القوي، وشرع يهدد نتنياهو بعدم الانضمام إلى حكومته في حال لم يحصل على حقيبة الدفاع.

وبالإمكان القول إن ليبرمان سجّل ذروة في الخارطة السياسية الاسرائيلية، ببقائه كل هذه السنوات على الساحة السياسية، رغم أن كل الأحزاب من طراز حزبه "حزب الرجل الواحد"، لا هيئات ولا مؤسسات، لم تعمّر لأكثر من دورة أو دورتين برلمانيتين. فحتى حزب "كديما"، الذي وصل إلى الحكم وتمدد في المجالس البلدية والقروية، انهار دفعة واحدة، واختفى عن الوجود تقريبا في انتخابات ٢٠١٣، ليختفي كليا في هذه الانتخابات، أي بعد ٩ سنوات على تأسيسه، بينما ليبرمان ما زال متواجداً منذ ١٦ عاما.

وهذا الأمر يفرض سلسلة من علامات السؤال حول هذه القوة "المُبهمة" إلى حد ما لهذا الشخص. وأحد التفسيرات التي تُدرج في الحسابات أنه يرتكز على ذوي نفوذ أقوياء، في تجمعات المهاجرين الروس، الذين ما تزال أقسام كبيرة منهم تشعر بأنها شريحة ضعيفة، تبحث عمن يساندها. ولكن هذا التفسير وحده لم يعد يكفي، حينما نرى أن حزبه واجه في شهر كانون الأول قضية فساد ضخمة، يتورط بها العشرات من ذوي المسؤوليات والتابعين لهم، وكلهم على ارتباط بحزب ليبرمان، "يسرائيل بيتينو"، وخاصة من كانت نائبة وزير الداخلية فانيا كيرشنباوم.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يجوز أن قضية بهذا الحجم، جرى فيها اعتقال عشرات، وحجز أموال وغيرها من الاجراءات، تختفي فجأة من أجندة وسائل الإعلام التي كرست نفسها لقرابة شهر للتغطية الحدث، رغم أن كل التوقعات السابقة كانت تتحدث عن تقديم لوائح اتهام حتى قبل الانتخابات. كما أن القضية اختفت من الجدل الانتخابي، ولم يواجه ليبرمان أي مقارعة انتخابية في محورها فساده هو وحزبه. ويعيد هذا الصمت المطبق الغريب، إلى الأذهان، كيفية تعامل الشرطة والنيابة مع قضايا فساد ليبرمان الضخمة، التي انتهت بإغلاق الملفات الاساسية، وتبرئته من تهمة هشة. وفي نهاية المطاف خسر ليبرمان خمسة مقاعد، ولكنه حصل على تمديد اضافي، لذا فإن مصيره سنعرفه في الانتخابات المقبلة.

كحلون وليبد

كان الاحتفال صاخبا ليلة صدور النتائج، في القاعة المركزية لحزب "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد، يشابه احتفالهم في ليلة فوزهم الكبير، قبل ٢٦ شهرا، حينما حصل الحزب على ١٩ مقعدا، فاجأ بها كل الحلبة السياسية واستطلاعات الرأي. إلا أن خسارة ثماني مقاعد "فقط" في هذه الانتخابات هي بمثابة انتصار لهم، لأن التوقعات قبل أربعة أشهر كانت تشير إلى هبوط الحزب إلى ما دون ٩ مقاعد، ولهذا فإن المقاعد الـ ١١ المتبقية، هي فوز ليائير لبيد، الذي يسري عليه أيضا "حزب الرجل الواحد". فهو أيضا من دون مؤسسات ولا هيئات ملموسة. والمرحلة المقبلة ستحدد مدى استمرار وجوده على الساحة، خاصة بعد أن ظهر من يتقاسم معه "كعكة" أصواته، حزب "كلنا" بزعامة موشيه كحلون.

أما حزب "كلنا" بزعامة كحلون، الذي يخوض الانتخابات لأول مرّة، فقد جاءت نتيجته هو أيضا أقل مما كان يشار له قبل أربعة أشهر، إذ كان متوقعا أن يحصل حتى على ١٤ مقعدا، إلا أن مقاعده العشرة هي أيضا انتصار بالنسبة له، والأهم من هذا أنه سيكون الشريك الأكبر في حكومة نتنياهو، حسب ما هو ظاهر حتى الآن.

وبطبيعة الحال، لم يدخل كحلون بعد إلى الاختبار العملي، وشراكته في حكومة اليمين المتطرف ستحكم إلى أي مدى هذا الحزب من الممكن أن يبقى على الساحة السياسية. وحسب ما هو متوقع، فإن كحلون معني بأن يترك بصمته على الحكومة المقبلة في مجال السياسة الاقتصادية، إلا أنه ليس واضحا حتى الآن، ماذا سيكون موقفه من سيل القوانين العنصرية المتوقعة التي سيطرحها نواب الائتلاف وبدعم حكومتهم.

حزبا "العمل" وميرتس

سيكون هناك الكثير مما يقال عن حزب "العمل" لاحقا، ولكن بعكس ما يقال الآن فإنه لا يمكن وصف نتيجته النهائية بأنها فشل، لأن تقييمها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما واجهه الحزب في السنوات الـ ١٦ الأخيرة. ففي هذه الانتخابات حقق النتيجة الأعلى، وحضوره على الساحة السياسية كان بمثابة القوة الثانية من دون منافس، ما يعني أن حزب "العمل" ومن خلال قائمة "المعسكر الصهيوني" انتقل إلى مرحلة جديدة، عاد فيها ليكون القوة الثانية برلمانيا، وهي المكانة التي فقدها في انتخابات ٢٠٠٩ و٢٠١٣.

فحقا أن الحزب دخل في شراكة انتخابية مع حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، إلا أن الأخيرة بالغت جدا، حينما ادعت أمام وسائل الإعلام، أن نصف القوة التي حققتها قائمة "المعسكر الصهيوني" تعود لها. فقبل هذا التحالف كانت ليفني تصارع نسبة الحسم كي تدخل البرلمان مجددا، كما أن حزبها هو أيضا من دون هيئات ولا مؤسسات، ولا جهاز تنظيمي ميداني واضح. فعلى الرغم من أن الشراكة بحد ذاتها ساهمت هي أيضا بالنتيجة، إلا أنه ما هو واضح أن حزب "العمل" أعاد قسطا ليس قليلا من قوته السابقة. ولكن أداء الحزب في المرحلة المقبلة، سيحسم ما إذا سيستطيع حزب "العمل" الحفاظ على هذا الانجاز، تمهيدا لمرحلة تالية، أم أنه سيتراجع من جديد.

وقد أثر تحالف "المعسكر الصهيوني" بشكل كبير على حزب "ميرتس"، فهذا التحالف لجم قوة الحزب الذي كانت تشير استطلاعات الرأي قبل حل الكنيست إلى ارتفاع حاد في قوته من ٦ مقاعد في الدورة المنتهية، إلى حتى ١٠ مقاعد. إلا أن الحزب في نهاية المطاف حافظ تقريبا على نفس نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات السابقة، فقد حصل في تلك الانتخابات على المقعد السادس بفعل اتفاق فائض أصوات، وقد خسره في هذه الانتخابات.

القائمة المشتركة

هنا أيضا أصابت استطلاعات الرأي بالنتيجة المتوقعة للقائمة المشتركة، التي سيكتب عنها الكثير، كونها التجربة الأولى من نوعها، منذ بدأ الشارع العربي يشهد تعددية قوائم في العام ١٩٨٤، ونجح التحالف في كسر رهان نسبة التصويت، التي ارتفعت من ٥٦٪ العام ٢٠١٣، إلى حوالي ٦٦٪ في هذه الانتخابات. وكانت أحزاب المستوطنين قد نشرت مئات المراقبين عنها في ما يزيد عن ٩٠٪ من صناديق الاقتراع، بزعم أن الانتخابات في الشارع العربي تشهد تزويرا، بينما تؤكد التجربة أن التزوير الحقيقي يتم في المستوطنات وتجمعات المتدينين المتزمتين.

عقبات تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة وما بعدها

ائتلاف نتنياهو سيضم أحزابا ضربها في الانتخابات وهي تبيّت له الحساب لمرحلة مقبلة *الشركاء يطالبون بكل الحقائب الكبيرة *ما يتبقى من حقائب ومناصب برلمانية لن يكفي عدد الطامحين لها من نواب الليكود *التوافق بين جميع مركبات الائتلاف حول الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لا يعني توافقا في كل القضايا الداخلية الأخرى

من الصعب التكهن إلى أي مدى يستوعب بنيامين نتنياهو حجم التعقيدات التي تنتظره لدى تشكيل الحكومة الجديدة، وأيضا خلال عملها في المرحلة المقبلة.

فقد غرق نتنياهو في غبطة كبيرة بما حققه، على الرغم من اتساع وتعدد الهجوم عليه، وعلى الرغم من ملفات الفساد المتورط بها. ولكن في نفس الوقت فإنه سيضم اليه شركاء وجّه لهم ضربة قاسية، وكسب قوة على حسابهم، وهم ليسوا معنيين اطلاقا بالسكوت، واجتياز المرحلة، حتى وإن بدا الأمر حاليا كذلك. فبعد أن يستقر المشهد السياسي بالحكومة الجديدة، ستبدأ مناورات المحاسبة، واثبات الذات من كل واحد من مركبات الحكومة المفترضة.

صحيح أن أغلبية ٦٧ مقعدا، البادية الآن، هي أغلبية تمنح الائتلاف «بحبوحة» في العمل البرلماني، بواقع الفرق بـ ١٤ نائبا عن عدد مقاعد المعارضة، إلا أن كل واحد من مركبات الائتلاف سيرى بنفسه كمن يقرر مصير الحكومة برمتها، فحتى الكتلة التي لها ٦ مقاعد، مثل «يسرائيل بيتينو» و«يهدوت هتوراة»، سيكون لديها هذا الشعور، ما يجعلها تفرض مطالب بسقف أعلى.

ولا يبدو أن لنتنياهو بدائل أخرى عن هذا الائتلاف، الذي سيضم «الليكود» و«كلنا» و«البيت اليهودي» و«شاس» و«يهدوت هتوراة» و«يسرائيل بيتينو». فصحيح أنه من المخاطرة التكهن في ظروف الحلبة السياسية الاسرائيلية الحالية، لكثرة التقلبات والانقلابات على المواقف، ولكن إذا افترضنا أن نتنياهو سيلجأ الى حزب «يوجد مستقبل»، لضمه الى الحكومة، ورفع قاعدة الائتلاف الى ٧٨ مقعدا، فإن هذا سيكون بمثابة ائتلاف متفجر منذ لحظته الأولى، نظرا للعلاقة الشائكة بين كتلتي الحريديم و«يوجد مستقبل»، بفعل سياسة الحكومة المنتهية ولايتها، من فرض قانون التجنيد الالزامي على شبان الحريديم، وصولا الى تقليص ميزانيات مؤسسات الحريديم التعليمية والاجتماعية. كما أن ائتلافا كهذا، سيخلق تعقيدات أكبر على صعيد توزيع الحقائب، ولذا، فإن الاعتقاد الأقوى بأن نتنياهو سيكتفي في هذه المرحلة بقاعدة النواب الـ ٦٧.

كذلك، فإن سيناريو «حكومة الوحدة» بين الليكود و«المعسكر الصهيوني»، الذي سقط حاليا عن جدول الأعمال، من الصعب جدا أن نراه على أرض الواقع، لأنه حتى لو تم، فإنه لن يصمد في امتحان الممارسة. فالتطرف ليس حكرا على حزب «البيت اليهودي» و«يسرائيل بيتينو»، بل إن التطرف المنافس هو في داخل كتلة الليكود، التي تضم في تركيبتها الجديدة، ستة مستوطنين على الأقل، و٤ نواب من القدس، بغالبيتهم من الأحياء الاستيطانية في المدينة.

العقبة الأولى ستكون في المفاوضات تركيبة الائتلاف لأن كل مركبات الائتلاف تطالب بالحقائب الوزارية الكبرى، ما لا يبقي لحزب الليكود، الكتلة البرلمانية الأكبر في الكنيست والحكومة، أي حقيبة ذات شأن. فأفيغدور ليبرمان يطالب بحقيبة الدفاع فيما يطالب رئيس حزب المستوطنين «البيت اليهودي» بحقيبة الخارجية، أو بحقيبة الدفاع في حال لا ترسو على ليبرمان، كما يطالب بينيت بحقيبة «الأمن الداخلي» المكلفة بالشرطة. أما موشيه كحلون، فإنه لا يكتفي بحقيبة المالية التي وعده بها نتنياهو، بل هو يطالب بحقيبة الاسكان، و«الأمن الداخلي». ويطالب آرييه درعي، رئيس حزب «شاس» بوزارة الداخلية. وهذه كلها مطالب أولية، وعمليا لم يبق لليكود أي من الحقائب ذات الوزن السياسي، وبقيت له حقيبة التعليم فقط. إلا أن حزب «الليكود» يصر على ابقاء حقيبتي الخارجية والدفاع بعهدته.

أما العقبة اللاحقة، فستكون في اتفاقيات الائتلاف والخطوط العريضة للحكومة، لأن كل واحد من الأحزاب له مطالب ذات مغزى سياسي، اضافة الى مطالب اقتصادية، جُلها تتناقض مع توجهات نتنياهو الاقتصادية الصقرية. فمثلا، يطالب ليبرمان وحزب «البيت اليهودي» ونواب في الليكود، بالاسراع في سن قوانين عنصرية، وأخرى تضرب الجهاز القضائي، والجمعيات والمراكز الحقوقية، وقوانين تمس بوسائل الإعلام. وليس واضحا حتى الآن، الى أي مدى سيكون حزب «كلنا» وزعيمه كحلون، على استعداد للفرق الكلي في أجندة اليمين الأشد تطرفا، خاصة في القضايا الداخلية.

أما في السياسة الاقتصادية، فإن كتلتي المتدينين المتزمتين «الحريديم»، ستطالبان برفع المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد، التي خسفها نتنياهو في حكومته المنتهية ولايتها، وهذا سيحتاج إلى إعادة هيكلة الميزانية. كما ستطالبان بإعادة ميزانيات مؤسسات الحريديم الى سابق عهدها. كما أن كحلون الذي جاء الى الكنيست راكبا على موجة القضايا الاجتماعية، سيطالب بتعديلات ذات صبغة اجتماعية، خاصة وان في كتلته مرشحا لتولي وزارة الرفاه، إيلي الألوف، الذي رئس لجنة حكومية، لفحص آليات مواجهة الفقر، ولم تنفذ حكومة نتنياهو توصياته.

وهذا يعني أن ما يبدو من توافق سياسي تجاه الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، لا يعني توافقا في باقي القضايا الأخرى، بل إن حكومة كهذه تنتظرها عقبات كثيرة، ستنشأ بعد أشهر من سير عملها.

لكن مصاعب نتنياهو لا تنتهي عند شركائه، بل تنتظره مشاكل كثيرة في داخل كتلته البرلمانية، التي كثرت فيها الأسماء الطامحة لتولي حقيبة وزارية، منهم من يتولون حقيبة في كل حكومة لليكود، ومنهم من انتظر طويلا، وحلّ في مرتبة متقدمة في قائمة الحزب للانتخابات، ليرى بنفسه مرشحا طبيعيا لتولي حقيبة هامة.

وما من شك في أن ما سيبقى لحزب الليكود من حقائب ومناصب برلمانية لن يكون كافيا لإرضاء جميع الطامحين، ما قد يمهد لنشوء حالات تمرد خلال العمل كما علّمت تجارب السنين في حالات مشابهة.

[ب. ج]

إعـداد: برهوم جرايسي

وزارة المالية تنوي رفع توقعات النمو للعام الجاري إلى ٣ر٥٪

بنك إسرائيل المركزي قد يلي وزارة المالية برفع توقعاته على ضوء سلسلة من المؤشرات لارتفاع النمو *التوقعات السابقة تحدثت عن أقل من ٣٪ *ارتفاع مداخيل الضرائب وزيادة المشاركة في سوق العمل واستقرار البطالة عند نسب منخفضة *التوقعات الجديدة ستنعكس على بنية ميزانية العام الجاري

قال تقرير اقتصادي لصحيفة "ذي ماركر" إن أجواء "تفاؤلية" تطغى على وزارة المالية، وعلى قسم الميزانيات فيها، على ضوء سلسلة من المؤشرات والمعطيات الاقتصادية، التي توحي بأن النمو سيسجل ارتفاعا، أكبر من العام الماضي ٢٠١٤. ففي حين أن توقعات النمو كانت تتحدث عن أقل من ٣٪ في العام الجاري، فإن وزارة المالية قد تعلن قريبا عن توقعات بنسبة ٣ر٥٪.

وتعددت مصادر "تفاؤل" وزارة المالية، فبعد أن أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن النمو في العام الماضي كان ٢ر٧٪ تبين لها لاحقا أن النمو الإجمالي بلغ ٢ر٩٪، بعد أن كانت وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي قد طرحا توقعات تراوحت ما بين ٢٪ إلى ٢ر٣٪. والمؤشر الآخر لارتفاع النمو، كان نمو الربع الأخير من العام الماضي الذي سجل نسبة مفاجئة لكل الأوساط الاقتصادية، وبلغت ٢ر٧٪، وهي أعلى نسبة نمو يسجلها ربع سنوي منذ العام ٢٠٠٨.

وقالت "ذي ماركر" إنه في وزارة المالية يتباحثون حاليا في توقعات النمو للعام الجاري، وأيضا في العامين المقبلين، وتجري جلسات مشتركة بين وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي، وهذا ما سيؤثر على مشروع الموازنة للعام الجاري ٢٠١٥، الذي توقف اقراره في أعقاب حل الكنيست، فقد جرى اعداد مشروع الموازنة في صيف العام الماضي، حينما كانت المعطيات الاقتصادية ضعيفة، وتوقعات النمو لهذا العام ٢ر٨٪. لكن منذ ذلك الوقت طرأت تطورات دفعت وزارة المالية في نهاية العام الماضي إلى رفع توقعات النمو للعام الجاري إلى ٣٪، والآن يجري الحديث عن نسبة ٣ر٥٪. وهذا ما شأنه أن يغير الكثير من معالم مشروع الموازنة التي ستقر في نهاية الشهر السابع من العام الجاري حسب ما هو متوقع.

مؤشرات وعوامل للنمو

وتقول وزارة المالية إن العجز في الموازنة العامة استمر في التراجع في العام الجاري، بعد أن رسا في نهاية العام ٢٠١٤ عند نسبة ٢ر٨٪، وبات في نهاية شهر شباط الماضي ٢ر٥٪. وتقول مصادر وزارة المالية إن البطالة في العام ٢٠١٤ هبطت إلى نسبة ٥ر٩٪، بدلا من ٦ر٢٪ في العام ٢٠١٣، في حين أن توقعات المؤسسات الاقتصادية الرسمية، كانت تتوقع ارتفاع البطالة إلى اعلى مما كانت عليه في العام ٢٠١٣. وقد ارتفعت نسبة المشاركة في سوق العمل، من عمر ١٥ إلى ٦٤ عاما، إلى ٢ر٦٤٪، وهي قريبة جدا إلى معدلات الدول المتطورة، وبالنسبة لإسرائيل فإن هذه نسبة ذروة غير مسبوقة.

وتقول الوزارة إن الجدل حول طبيعة سوق العمل لم يعد يدور حول معدلات البطالة، وإنما حول منتوج العمل، إذ يصر بنك إسرائيل على أن ناتج الفرد في العمل أقل بمعدلاته من المتبع في الدول المتطورة. بينما العاملون يتذمرون من عدم رفع الرواتب، التي تشهد جمودا في السنوات الأخيرة، وهذا ما أكده تقرير لمكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي، إذ قال إن معدل الأجور العام، بقي في العام الماضي يراوح مكانه مقارنة مع العام ٢٠١٣، ولربما بزيادة طفيفة ليست ملموسة، لا تتجاوز نسبة ٨ر٠٪ (أقل من واحد بالمئة)، وبلغ ٩١٠٦ شواكل، وهو ما يعادل وفق سعر الصرف الحالي ٢٣٣٥ دولارا، علما أن معدل الأجور الفعلي لا يصل إلى ثلثي هذا الراتب، إذ أن معدل الراتب الرسمي يأخذ بعين الاعتبار معدل الرواتب ككل في السوق، بينما معدل الرواتب الفعلي يأخذ بعين الاعتبار نسبة الأجيرين الذي يتقاضون كل واحد من مستويات الرواتب، ما يقلل من وزن الرواتب الضخمة في احتساب المعدل.

وحسب تقارير سابقة، ومنها حديثه، فإن نحو ٧٦٪ من الأجيرين في إسرائيل يتقاضون حتى معدل الرواتب الرسمي، وأكثر من ٥٠٪ يتقاضون حتى معدل الرواتب الفعلي، بمعنى حتى ثلثي المعدل الرسمي، و٣٢٪ من الأجيرين يتقاضون حتى الحد الأدنى من الرواتب، الذي بات يعادل ١١٠٠ دولار، ومن المفترض أن يرتفع في شهر نيسان المقبل بنحو ٧٨ دولارا، أي من ٤٣٠٠ شيكل إلى ٤٦٠٠ شيكل.

ومن العوامل التي ساهمت في أجواء التفاؤل المعلنة في وزارة المالية، كان ارتفاع جباية الضرائب هذا العام، واستمرار معدلات البطالة المنخفضة، وارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل، خاصة في جيل العمل الفعلي من ٢٥ إلى ٦٤ عاما.

وحسب تقديرات الوزارة، فإن بقاء البطالة في معدلاتها المنخفضة سيعني ارتفاع القوة الشرائية عند الجمهور، ما سيساهم في تنشيط الحركة في السوق التي تشهد تباطؤا ينعكس على معدلات التضخم المالية "السلبية".

فقد قال تقرير دوري لسلطة الضرائب إن مداخيل الخزينة العامة من الضرائب في الشهر الأول من العام الجاري ٢٠١٥ سجل زيادة كبيرة، وبات ذروة لمداخيل شهر واحد. ومن المتوقع أن تكون الزيادة قد استمرت في الشهر الماضي شباط. ويقول التقرير إن مداخيل الضرائب في شهر كانون الثاني الماضي بلغ ٥ر٢٥ مليار شيكل، ما يعادل ٢٥ر٦ مليار دولار، وفق معدل الصرف الأخير للدولار. وكانت الجباية في الشهر الأخير من العام الماضي، حوالي ٣٨ر٥ مليار دولار، وفي الشهر الذي سبقه ٣٩ر٥ مليار دولار، ليختتم العام الماضي ٢٠١٤ بجباية أكثر من ٦٥ مليار دولار، بزيادة ٧٠٠ مليون دولار عن الهدف الأقصى للعام الماضي.

وتقول وزارة المالية إن ارتفاع الجباية الكبير في الشهر الأول من العام الجاري ساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة إلى نسبة ٢ر٦٪ من حجم الناتج العام، مقابل ٨ر٢٪ مع نهاية العام الماضي ٢٠١٤.

وحسب المخطط الأصلي لوزارة المالية فإن جباية الضرائب عليها أن تصل إلى ما يقارب ٢٦٠ مليار شيكل، ما يعادل ٦٦ر٥ مليار دولار. إلا أن مؤشرات الجباية التي ظهرت في الشهرين الأولين توحي بأن جباية الضرائب قد تزيد، حتى نهاية هذا العام، بنحو ٦ر٢ مليار دولار عما هو متوقع، ما يستدعي إعادة النظر في مشروع الموازنة العامة للعام الجاري، الذي سيكون على الحكومة الجديدة صياغته نهائيا بعد تشكيلها.

وتقول وزارة المالية إن مؤشرات الأشهر الأخيرة تشير إلى زيادة بنحو ٤٪ إلى ٥٪ في جباية الضرائب سنويا، في حين أن الموازنة العامة ترتفع سنويا بنسبة ٦ر٢٪ بالمعدل قبل التقليصات. وحسب الوزارة، فإن هذه الجباية ناجمة عن تراجع معدلات البطالة إلى ما دون ٦٪، وأيضا إلى مؤشرات نمو اقتصادي، رغم أن النمو سجل في العام الماضي ٢٠١٤، أدنى نسبة له منذ العام ٢٠٠٩، وهي ٩ر٢٪، بعد أن قال تقرير سابق إن النسبة كانت ٧ر٢٪.

موجز اقتصادي

التضخم يواصل انهياره وينتظر آذار

سجل التضخم المالي في الشهرين الأولين من العام الجاري انخفاضا بنسبة ٦ر١٪، بعد أن سجل في الشهر الأول كانون الثاني انخفاضا بنسبة ٩ر٠٪، وفي شهر شباط بنسبة ٧ر٠٪. وعلى الرغم من أن تراجع التضخم أو ارتفاعه بشكل طفيف في الشهرين الأولين من كل عام عادي، إلا أن هذا التراجع فاق كل التوقعات، ما أثار قلقا لدى الأوساط الاقتصادية، التي تنتظر الارتفاع الموسمي لشهر آذار الجاري، لتعرف وجهة مسار التضخم في هذا العام.

ومع انخفاض شهر شباط يكون التضخم قد تراجع في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ١٪، ومقياس الأشهر الـ ١٢ هو هام بالنسبة للسياسة الاقتصادية، وكما ذكر طيلة العام الماضي، فإن تراجع التضخم ناجم أساسا من التباطؤ في حركة السوق، إذ لم يتأثر حتى من ارتفاع سعر صرف الدولار في النصف الثاني من العام الماضي، وفي العام الجاري حتى الآن.

ومن المفترض أن يسجل التضخم المالي في شهر آذار الجاري، ارتفاعا ملحوظا متأثرا من عاملين مركزين، أولهما رد فعل سعر صرف الدولار على تخفيض الفائدة البنكية إلى أدنى مستوى لها ١ر٠٪، إذ ارتفع السعر بنحو ٢٪، وبات يتجاوز حاجز ٢٪، إلا أن هذا الارتفاع لن يؤثر على البضائع المستوردة باليورو، الذي يواصل انخفاضه أمام الشيكل، كما هي حاله أمام الدولار. كما سيتأثر تضخم آذار من رفع أسعار الوقود بنسبة تزيد عن ٦٪، وارتفاع الأسعار الموسمي للملابس والأحذية، والفواكه والخضراوات.

إلا أن المراقبين متأكدون من أن ارتفاع تضخم آذار لن يساوي تراجعه في الشهرين الأولين، ما سيبقي التضخم «سلبيا»، على الأقل لشهرين اضافيين، بمقياس الاشهر الـ ١٢ الأخيرة. وأمام هذا الوضع بدأ يتساءل محللون ما إذا سيُقدم بنك إسرائيل على انتهاج فائدة «سلبية» كي يواجه التضخم.

ويحذر محللون من أن استمرار تراجع التضخم، سيعني وقف الانتاج في عدد من المرافق، ما سيقود إلى فصل عمال، وادخال الاقتصاد الإسرائيلي إلى أزمة من نوع آخر، ترتفع فيها نسب البطالة، التي تواصل تسجيل نسب منخفضة بنحو ٦٪ بالمعدل.

قطاع الصادرات يتخبط بين ارتفاع الدولار وانهيار اليورو

تسود قطاع الصادرات الإسرائيلي في الأسابيع الأخيرة حالة من التخبط وعدم وضوح الرؤية، فبداية بدأ يسجل قطاع الصادرات أرباحا جدية، على ضوء ارتفاع صرف الدولار، من مطلع آب من العام الماضي ٢٠١٤، حتى شهر آذار الحالي، بنسبة ١٨٪، منها ٣٪ في الأشهر الثلاثة الأولى لهذا العام. ولكن في المقابل، فإن سعر صرف اليورو سجل انهيارا متسارعا بنسبة ١٨٪ منذ مطلع العام الجاري، ما يعني تسجيل خسائر فادحة للصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تتخذ اليورو عملة لها.

وتستورد أوروبا سنويا ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من الصادرات الإسرائيلية، وبغالبيتها للدول التي تتعامل باليورو، في حين يبلغ معدل الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية، نسبة ٣٠٪، كما أن باقي الصادرات إلى انحاء مختلفة من العالم تتعامل بالدولار.

وتقول تقارير إسرائيلية إن المصدرين إلى أوروبا يطغى عليهم القلق من استمرار انهيار سعر صرف اليورو أمام الدولار، وبالتالي أمام الشيكل. وعلى الرغم من هذا، فقد دلت معطيات مكتب الاحصاء المركزي على أن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية سجلت في الشهر الأول ارتفاعا حادا، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، ٣ر٧٧ مليار شيكل هذا العام، مقابل ٢ر٤٢ مليار شيكل، في الشهر الأول من العام الماضي ٢٠١٤. أما الصادرات لأوروبا فقد سجلت انخفاضا طفيفا، بعد أن هبطت بقليل عن ٥ مليارات شيكل في الشهر الأول من هذا العام، مقابل ارتفاع قليل عن ٥ مليارات شيكل في نفس الشهر من العام الماضي.

العدوان على غزة انتقص من النمو نسبة ٣ر٠٪

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن العدوان على قطاع غزة في صيف العام الماضي أدى إلى خسارة النمو نسبة ٣ر٠٪، بينما الحرب على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ أدت إلى خسارة النمو الاقتصادي نسبة ٣٥ر٠٪ إلى ٥ر٠٪.

وحسب التقرير، فإن العرض في السوق حافظ على حاله خلال أيام العدوان، وكذا بالنسبة للطلب. وقد تراجع الطلب أساسا في قطاع السياحة، والاستهلاك الفردي. وأضاف أنه في حين أن تراجع السياحة هو رد فعل طبيعي في الأجواء الحربية، إلا أن تراجع الاستهلاك الفردي العام كان أمرا شاذا لأوضاع مشابهة.

وأشار البنك، إلى أن السياحة هي القطاع الأكثر تضررا، وكان الضرر به خطيرا، إذ تراجعت أعداد الداخلين إلى إسرائيل لأغراض مختلفة، من سياحة إلى زيارات عمل وما شابه، ما انعكس سلبا على مداخيل الفنادق والمرافق السياحية في كافة أنحاء البلاد. وعلى الرغم من ذلك فإن الضربة لقطاع السياحة كانت اقل من الضربة التي تلقاها القطاع ذاته إبان الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من مرور ٧ أشهر على انتهاء العدوان، إلا أن الجدل ما زال قائما في إسرائيل حول حجم الخسائر من ذلك العدوان، وتتراوح ما بين ٥ مليارات شيكل وحتى ١٠ مليارات شيكل، وكان في صلب الجدل حجم تكلفة الحرب لجيش الاحتلال الذي تلقى زيادة في ميزانيته في العامين الماضي والجاري بنحو ٨ مليارات شيكل، وهي ما باتت تعادل مليارى دولار.

تحليل اخباري

الانتخابات الإسرائيلية تحوّلت إلى "حرب" صحف وقنوات تلفزيونية

كان انحياز عدد من كبرى وسائل الإعلام من صحف وقنوات تلفزيونية، لطرف ما في المعركة الانتخابية، أوضح من أي معركة سابقة *جديد هذه المعركة، وضوح صحيفة «يديعوت أحرونوت» وموقعها على الانترنت ضد نتنياهو * «يسرائيل هيوم» واصلت حربها على كل من يعارض نتنياهو سياسيا وإعلاميا *لا يمكن التعامل مع أداء الصحف الانتخابي بمعزل عن سياق السنوات الأخيرة التي حارب فيها نتنياهو شخصيا وسائل الإعلام *اليمين يستعد لقوانين تقوض وسائل الإعلام

مع «هدوء» غبار المعركة الانتخابية في الشارع الإسرائيلي، بدأت قراءات لجوانب مختلفة حولها، وليس فقط نتائجها السياسية، ففي هذه المعركة كانت وسائل الإعلام طرفا في المعركة. ويمكن القول إن من قاد إلى هذه الوضعية، هو بنيامين نتنياهو ذاته، وصديقه الأميركي الثري، صاحب صحيفة «يسرائيل هيوم»، شلدون إدلسون. فنتنياهو لاحق بأدواته المتعددة الصحف والقنوات التلفزيونية التي انتقدت سياساته في جوانب عديدة. أما إدلسون فقد حوّل مشروعه الداعم لنتنياهو إلى أداة لضرب الصحف الأخرى.

ونستطيع القول إننا شهدنا في هذه المعركة الانتخابية، بشكل أوضح، انحياز صحف ووسائل الإعلام للأحزاب التي تعارض نتنياهو وخارج معسكره. فعلى مدى السنين عرفنا مختلف الصحف بانحيازها إلى تيار أو توجه ما، ولكنها في ذات الوقت نجحت في لعب «دور الموضوعية» إلى حد ما. أما في المعركة الأخيرة، فإن الانحياز كان واضحا لصالح المعسكر المناهض لنتنياهو. وبرزت في هذا الاطار صحيفة «يديعوت أحرونوت» وموقعها على الانترنت، اضافة إلى صحيفة «هآرتس». كما أن القناتين التلفزيونيتين الثانية والعاشرة، كانت لهما توجهات شبه واضحة.

في المقابل، فإن صحيفة «يسرائيل هيوم» واصلت نهجها الذي تأسست لأجله قبل ثماني سنوات، مدافعة عن نتنياهو، وتفتح النار في كل عدد صادر ضد كل من يعارض نتنياهو إن كان من الساحة السياسية، أو في الإعلام. وكان المشهد وما يزال فظا في «يسرائيل هيوم».

واختار محللون ومعلقون في وسائل إعلام أخرى انتقاد نهج الصحف وقنوات التلفزة، واعتبروا أن وسائل الإعلام التي تحيزت لأي طرف قد خسرت ثقة الجمهور، ولكن ليس واضحا إلى أي درجة هذا دقيق. لأن التعميم والتعامل مع وسائل الإعلام هذه، على أساس نهجها خلال المعركة الانتخابية وبمعزل تام عن سياق سنوات حكم نتنياهو، فيه كثير من التجني وعدم الموضوعية، لأن الصحف وقنوات التلفزة، كان تصرفها رد فعل على ما كان، واستباقا لما سيأتي.

تعامل بنيامين نتنياهو مع وسائل الإعلام في سنوات حكومته الأولى، في النصف الثاني من سنوات التسعين الماضية، بعدائية، وكان يتهمها بأنها منحازة إلى اليسار. ونذكر له خطابه في حملة انتخابات العام ١٩٩٩، الشهير باسم «إنهم يخافون» وكان كله موجها ضد وسائل الإعلام، التي كانت تنتقد نهجه السياسي والاقتصادي. وقد استخدم نتنياهو هذا الأسلوب ذاته في حملة الانتخابات الأخيرة، عدا عن أنه اتهم خصومه بأنهم يتلقون دعما وتمويلا من جهات خارجية، بينما واقع الحال يؤكد أن نتنياهو كان أول من استقدم الدعم المالي من الخارج، بأموال طائلة.

نهج سنوات الألفين

في منتصف العام ٢٠٠٧، بدأت تصدر صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية المجانية. وصاحبها الوحيد هو الملياردير الأميركي اليهودي شلدون أدلسون، صاحب أكبر شبكة مقامرة في الولايات المتحدة، وخاصة لاس فيغاس، ودول أخرى، منها الشرق الأقصى. وكان توزيعها بداية يقتصر على شبكة القطارات، وفي منطقة تل أبيب، ثم بدأ يتوسع انتشارها، حتى باتت الأوسع انتشارا من بين الصحف اليومية، نظرا لمجانيتها، إذ أن مضامينها هزيلة بمستواها الصحافي، وكلها مجنّدة لتسويق سياسة نتنياهو في كل المجالات، والدفاع عنها، ومهاجمة كل من ينتقدها.

وجرى الحديث كثيرا، في المستويات السياسية والصحفية والحقوقية وغيرها من الأطر التي تعنى بالديمقراطية، حول أن هذه الصحيفة هي عمليا رشوى مالية واضحة لنتنياهو. وفي الدورة المنتهية، سجلت المبادرة لتقويض هذه الصحيفة، نجاحا اوليا، باقرار مشروع قانون لهذا الغرض، بالقراءة التمهيدية، وحصل على دعم من نواب من الائتلاف. إلا أن نتنياهو وأد هذا القانون، وقيل إن أحد دوافع نتنياهو لتقديم موعد الانتخابات البرلمانية، كان خوفه من اقرار القانون. ولكن في هذا مبالغة نوعا ما.

لم يكتف نتنياهو بهذا، بل أقدم على طرح أنظمة وقرارات حكومية، من خلال وزارات مختلفة، تهدف إلى ضرب الصحف الورقية اساسا، ومن بينها اجراء تخفيض حاد في ميزانية الإعلانات الحكومية، تراوح بما بين ٥٠٪ إلى ٧٠٪، على عدة مراحل. وعمل على تغيير أنظمة، بشكل يكون متاحا نشر الاعلانات الحكومية في «يسرائيل هيوم» أيضا.

كانت صحيفة «يسرائيل هيوم» سببا مركزيا في انهيار صحيفة «معاريف» رغم توجهاتها التي تميل إلى اليمين. ولجمت انتشار الصحف المركزية، وخاصة «يديعوت أحرونوت» و«هآرتس»، فكل منهما حافظت على نسب انتشارها ولم ترتفع، بفعل المنافسة غير المتكافئة. وتكبدت الصحف الورقية خسائر جراء هذه الاجراءات، أضيفت للخسائر التي تتكبدها الصحف الورقية في السنوات الأخيرة، بفعل تطور وتنوع وسائل الإعلام التكنولوجية.

لكن ليست الصحف وحدها كانت مستهدفة، بل إن نتنياهو حارب بقوة القناتين الثانية والعاشرة، والأخيرة أكثر من غيرها. فرفض نتنياهو التعامل مع أزمتها المالية تارة، وتلاعب في مسألة استمرار ترخيصها تارة أخرى. وكانت القناة العاشرة على شفا الإغلاق أكثر من مرّة، وهذا لم يكن صدفة، بل لأن هذه القناة انتقدت سياسته، وكشفت الكثير من خبايا سياسته، ودوافع نتنياهو في اجراءاته كانت مفضوحة جدا.

وللتوضيح نقول إن الصحف مملوكة من حيتان مال، بينهم أيضا صراعات، وكذا قنوات التلفزة التجارية، الخاضعة لسلطة البث الثانية. ومن الواضح أن جزءا من صدامها هو الصدام والتنافس بين كبار أصحاب رأس المال، لكن ما رأيناه في السنوات الأخيرة لم يقتصر على حرب المستثمرين في ما بينهم، بل أيضا هناك الجانب السياسي، وسعي اليمين المتطرف للسيطرة على وسائل الإعلام.

وهذا ما أفصح عنه النائب البارز في حزب «الليكود» المستوطن ياريف ليفين، إذ صرّح لوسائل الإعلام يوم صدور النتائج قائلا إن تركيبة الحكومة المقبلة ستتيح لها استئناف العمل في سن قوانين تخص وسائل الإعلام، وأخرى تخص المحكمة العليا. ولحقه آخرون ليتحدثوا عن قانون «الدولة القومية اليهودية»، والقانون الذي من شأنه أن يشل عمل الجمعيات الحقوقية. ولكن في هذا السياق، نلتفت إلى ما يقوله ليفين بشأن وسائل الإعلام. فهو بالتأكيد لا يقصد قانون تقويض انتشار «يسرائيل هيوم»، بل على العكس، قوانين تفرض قيودا على وسائل الإعلام الالكترونية، من قنوات تلفزة وإذاعة، ولكن لا نعلم حتى الآن، ماذا في جعبة اليمين المتطرف ضد الصحف الورقية ومواقعها على شبكة الانترنت.

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

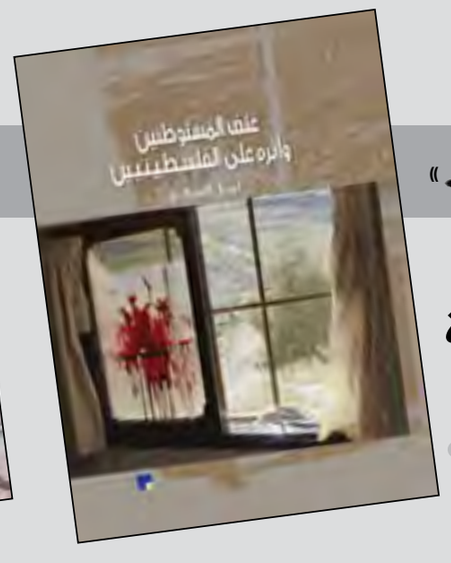

عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين

نبيل الصالح

ما بعد الحرب على غزة

قراءة في التصورات الإسرائيلية

عاطف ابو سيف — مهند مصطفى

بعد انقشاع غبار الانتخابات للكنيست الـ ٢٠:

انطلاق المساعي لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٤

ما هي السيرورة السياسية ـ الحزبية التي ستفضي إلى تشكيل وعرض الحكومة الجديدة (الـ ٣٤) في إسرائيل؟ ما هي القواعد والأحكام التي تحكم هذه السيرورة؟ وماذا يمكن أن يستدل عليها استنادا إلى تجربة الماضي وبنظرة مقارِنة؟

من المتوقع أن يُسمي رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوبين ريفليـن، غدا الأربعاء، عضو الكنيست الذي ستلقى عليه مهمة تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة رقم ٣٤)، ومن المؤكد أن يكون بنيامين نتنياهو نفسه، طبقا للنتائج التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل وعدد المقاعد الذي فازت به كل واحدة من القوائم الانتخابية التي نجحت في عبور "نسبة الحسم" (٣ر٢٥٪، للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل).

وسيعلن ريفلين قراره هذا بعد أن أنهى سلسلة المشاورات التي أجراها خلال يومي الأحد والاثنين الأخيرين مع ممثلي جميع الكتل البرلمانية الجديدة التي فازت بتمثيل في الكنيست الـ ٢٠، في الانتخابات التي جرت يوم الثلاثاء الماضي (١٧ آذار).

وبموجب "قانون أساس: الحكومة"، يمنح رئيس الدولة عضوَ الكنيست المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة (وهو صاحب الحظوظ الأوفر في تشكيل الحكومة، غالبا) مهلة مدتها ٢٨ يوما لإنجاز المهمة، قابلة للتمديد بـ ١٤ يوما إضافية، إذا لم يفلح في نهايتها بتشكيل حكومة جديدة يمكن لرئيس الدولة أن يلقي المهمة على عضو كنيست آخر تتاح له المهلة الزمنية ذاتها من غير تمديد، فإن نجح كان به وإلا فيصار إلى إعادة الانتخابات من جديد.

وبهذا المعنى، يتيح النص القانوني للمكلف الأول مواصلة المساعي لتشكيل الحكومة الجديدة حتى يوم ٧ أيار المقبل، لكن رئيس الدولة، ريفلين، يرى بأنها مدة زمنية طويلة نسبيا ولا حاجة إليها، بل يتعين الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة في أقصر وقت ممكن. وانطلاقا من هذه الرؤية، كان ريفلين قد توجه إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٠، قاضي المحكمة العليا سليم جبران، مستميحا إياه الشروع في إجراء المشاورات مع الكتل البرلمانية الجديدة حتى قبل تقديم ونشر النتائج النهائية والرسمية للانتخابات. كما وجه مدير ديوان رئيس الدولة، هارئيل طوبي، رسائل إلى رؤساء جميع الكتل البرلمانية الجديدة أوضح لهم فيها موقف رئيس الدولة بشأن ضرورة الانتهاء من مهمة تشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن "لما فيه مصلحة الجمهور في إسرائيل".

المقال التالي الذي ننقله عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" يبحث في السيرورة السياسية ـ الحزبية التي ستفضي إلى تشكيل وعرض الحكومة الجديدة (الـ ٣٤) في إسرائيل: ما هي القواعد والأحكام التي تحكم هذه السيرورة؟ وماذا يمكن يستدل عليها استنادا إلى تجربة الماضي وبنظرة مقارِنة؟

التكليف بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة

تعتمد دولة إسرائيل نظام الديمقراطية البرلمانية الذي لا ينتخب فيه المواطنون رئيس حكومتهم في انتخابات مباشرة (اعتمدت إسرائيل هذا النظام لفترة قصيرة جدا بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠١ حيث جرى خلالها اعتماد قانون الانتخاب المباشر لمنصب رئيس الحكومة)، بل تتحدد هويته (رئيس الحكومة) وفق موازين القوى الحزبية في البرلمان (الكنيست). ونظرا لأن أيا من الأحزاب لم يفز، لوحده، بأغلبية المقاعد في الكنيست في أية انتخابات في إسرائيل منذ تأسيسها، فليس في وسع نتائج الانتخابات أن تشكل مؤشرا دقيقا دائما على هوية رئيس الحكومة الجديد وتشكيلة حكومته الجديدة.

ويضع القانون الإسرائيلي بين يدي رئيس الدولة صلاحية اختيار الشخص (عضو الكنيست) وتكليفه بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة عقب الانتخابات البرلمانية، بعد أن يقدم رئيس لجنة الانتخابات المركزية إليه، رسميا، النتائج النهائية والرسمية للانتخابات. ولا يفعل رئيس الدولة هذا (التكليف) إلا بعد إجراء مشاورات مع جميع الكتل البرلمانية التي فازت بتمثيل في الكنيست الجديد الذي تم انتخابه. فخلال هذه المشاورات، يستكشف رئيس الدولة موقف الكتل المختلفة بخصوص المرشح الذي تراه كل منها الأنسب لتشكيل الحكومة الجديدة. وفي ختام هذه المشاورات، يكوّن رئيس الدولة رأيا بصدد عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر في النجاح في تشكيل حكومة جديدة، وهو الذي يقوم بإلقاء المهمة عليه. ويتمتع رئيس الدولة في هذا السياق بمساحة واسعة من حرية الرأي والتقييم، إذ ينص "قانون أساس: الحكومة" ببساطة ووضوح على أنه "من أجل تشكيل حكومة جديدة، يلقي رئيس الدولة، بعد التشاور مع ممثلي الكتل في الكنيست، مهمة تشكيل الحكومة على عضو في الكنيست أعلن موافقته وقبوله".

وقد درجت العادة في إسرائيل على تكليف رئيس الدولة، غالبا، رئيس الكتلة الأكبر في الكنيست بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة، أي الكتلة التي حصلت على العدد الأكبر من أعضاء الكنيست في الانتخابات. وعلى الرغم من أن العادة قد درجت على ذلك، إلا أن هذا ليس إلزاميا، في أي نص قانوني. ذلك أن المبدأ الموجّه في اعتبارات رئيس الدولة وقراره هنا هو الجواب عن السؤال التالي: مَن هو عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر والأوفر في تشكيل الحكومة الجديدة؟

ففي الانتخابات للكنيست الـ ١٨، التي جرت في العام ٢٠٠٩، مثلا، فاز حزب "كديما" بمقعد واحد أكثر مما فاز به حزب "الليكود" (٢٨ عضوا مقابل ٢٧). واستنادا إلى ذلك، دعت رئيسة "كديما" آنذاك، تسيبي ليفني، رئيس الدولة في حينه، شمعون بيريس، إلى إلقاء مهمة تشكيل الحكومة الجديدة عليها هي، لكن بيريس قرر تكليف رئيس "الليكود"، بنيامين نتنياهو، بالمهمة، بعدما تبين له ـ في ختام مشاوراته مع ممثلي الكتل البرلمانية المختلفة ـ أن الأخير يحظى بدعم عدد أكبر من أعضاء الكنيست، ولذا فهو صاحب الحظوظ الأوفر في إنجاز المهمة.

وكما في إسرائيل، كذلك هي الحال في غالبية الدول التي تعتمد الديمقراطية البرلمانية، يتولى رئيس الدولة ـ وهو، في العادة هناك، رئيس أو ملك يشغل منصبا رمزيا لا تنفيذيا ـ صلاحية القرار بشأن هوية الشخص الذي ستناط به مهمة تشكيل حكومة جديدة. وهذا، خلافا لنموذج آخر لنظام سياسي لا يتولى فيه رئيس الدولة صلاحية تعيين المكلف بتشكيل حكومة جديدة، بل يقر القانون، بصورة واضحة وصريحة، منح رئيس الحزب الأكبر (صاحب الكتلة الأكبر في البرلمان) الفرصة الأولى لتشكيل حكومة جديدة. فالدستور اليوناني، مثلا، يشير إلى أن حق تشكيل الحكومة الجديدة يُمنح، أولا، إلى رئيس الحزب الأكبر. وإذا ما فشل في إنجاز المهمة، يتم تكليف رئيس الحزب الثاني من حيث عدد الأعضاء، ثم التالي وهكذا تباعا. وتعتمد دول أخرى، منها هولندا وبلجيكا مثلا، نظاما آخر مختلفا قليلا: نظرا لكون الملك هناك شخصية غير حزبية وغير سياسية منفصلة تماما عن الحراك السياسي ـ الحزبي الداخلي واليومي، فليس هو الذي يحدد هوية الشخص صاحب الحظ الأوفر في تشكيل الحكومة الجديدة. وبدلا من ذلك، يعيّن الملك لهذا الغرض شخصية رمزية ـ يكون سياسيا متقاعدا، في الغالب ـ تتمتع بتجربة غنية وبمكانة رفيعة، لكن لا علاقة مباشرة لها بالسياسة اليومية ومجرياتها. وتقوم هذه الشخصية بإجراء اتصالات مع رؤساء مختلف الأحزاب تبلور من خلالها وفي ختامها رأيا بشأن الشخص صاحب الحظوظ الأكبر والأوفر لتشكيل الحكومة، فتعرض اسمه على الملك الذي يقوم بدوره بتكليفه بالمهمة بصورة رسمية.

المفاوضات الائتلافية

القبول بالتكليف لا يشكل ضمانة لنجاح المكلّف في إنجاز مهمته، وخلال المهلة الزمنية المحددة. ففور تكليفه بالمهمة رسميا، يشرع المكلف في إجراء "مفاوضات ائتلافية" مع الكتل المختلفة المرشحة للانضمام إلى الحكومة الجديدة، بغية بلورة وبناء ائتلاف حكومي يستند إلى أغلبية برلمانية من بين أعضاء الكنيست. وغالبا ما ينجح الشخص المكلف بإنجاز مهمته خلال المهلة الزمنية التي حددها له رئيس الدولة (كما يحددها القانون)، رغم وجود حالات أخرى لم تكلل مساعي المكلفين بالنجاح. ففي العام ١٩٩٠، مثلا، وبعد سقوط حكومة إسحاق شامير في تصويت نزع ثقة عنها في الكنيست، ألقى رئيس الدولة، حاييم هرتسوغ، على شمعون بيريس مهمة تشكيل حكومة جديدة. لكن المفاوضات الائتلافية التي أجراها بيريس منيت بالفشل وأخفق في مهمته هذه. وحيال ذلك، ألقى رئيس الدولة على إسحاق شامير مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، فأفلح هذا الأخير في تشكيل حكومة يمينية. وقد كانت جولتا المفاوضات الائتلافية هذه (التي أجراها بيريس، ثم شامير) من الأكثر صعوبة، بذاءة وتشهيرا التي شهدتها دولة إسرائيل منذ إنشائها، حتى أطلق عليها اسم "الخدعة القذرة". وفي العام ٢٠٠٨، في أعقاب تقديم رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، استقالته إلى رئيس الدولة، شمعون بيريس، ألقى الأخير على تسيبي ليفني (التي انتخبت آنذاك لخلافة أولمرت في رئاسة حزب "كديما") مهمة تشكيل حكومة جديدة، غير أن المفاوضات الائتلافية التي أجرتها ليفني لم تبلغ النتيجة المرجوة وكان إخفاقها السبب المباشر في تبكير موعد الانتخابات للكنيست الـ ١٨.

ومع تكليف رئيس الدولة ريفلين نتنياهو، بعد أيام قليلة، بتشكيل الحكومة الجديدة تتاح له مهلة زمنية من ٢٨ يوما لإنجاز المهمة. وإذا لم تكف المهلة الأولى، يمكنه أن يطلب من رئيس الدولة تمديدها فيستجيب هذا للطلب وفقا للقانون، فيمنحه مهلة إضافية مدتها ١٤ يوما. وإذا ما انتهت المهلة الإضافية، أيضا، من غير إنجاز المهمة، يكون رئيس الدولة حرا في إلقاء المهمة على عضو آخر من أعضاء الكنيست تتاح له مهلة زمنية مدتها ٢٨ يوما فقط، غير قابلة للتمديد.

وتتراوح المدة الزمنية التي تستغرقها عملية ومساعي تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، عادة، ما بين ٢٠ يوما في الحد الأدنى و١٠٠ يوم في الحد الأقصى. ولا تتميز إسرائيل بطول المدة الزمنية التي تستغرقها سيرورة تشكيل الحكومة بشكل خاص، قياسا بما يحصل في دول أخرى، كما في بلجيكا مثلا، التي تسجل الرقم القياسي في هذا المجال: ليس أقل من ٥٤١ يوما انقضت منذ يوم الانتخابات في حزيران ٢٠١٠ وحتى عرض الحكومة الجديدة على البرلمان لكسب الثقة في كانون الأول ٢٠١١. أما في هولندا، فقد انقضت في العام ١٩٧٧ (٢٠٨) أيام من يوم الانتخابات العامة وحتى عرض الحكومة الجديدة على البرلمان لكسب الثقة. وفي النمسا، احتاج المكلّف إلى ١٢٣ يوما لإنجاز مهمته وتشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٩.

انتخابات ٢٠١٥: نتنياهو في وضع تفاوضي أفضل. (رويترز)

وفي إسرائيل، كانت مهمة تشكيل الحكومات الجديدة خلال العقدين الأولين من عمر الدولة تستغرق وقتا أطول مما تستغرقه اليوم. ففي العام ١٩٥٥، انقضت ١٠٠ يوم منذ يوم الانتخابات وحتى عرض الحكومة الجديدة على الكنيست لكسب الثقة. وبعد الانتخابات للكنيست الخامس، التي جرت في العام ١٩٦١، انقضت ٧٩ يوما حتى عرض الحكومة الجديدة. وفي المقابل، نرى أن هذه العملية لا تستغرق خلال العقدين الأخيرين سوى ٥٢ يوما في الحد الأقصى، علما بأننا نتحدث عن عدد الأيام الإجمالي "غير الصافي"، أي ـ عدد الأيام التي مرت منذ يوم الانتخابات وحتى عرض الحكومة الجديدة، بينما إذا ما خصمنا الأيام التي مرت منذ يوم الانتخابات وحتى اليوم الذي أعلن فيه رئيس الدولة عن المرشح لهذه المهمة فعندئذ نرى أن عدد الأيام الذي استغرقتها هذه العملية فعليا أقل بكثير.

كم كتلة برلمانية في الائتلاف الحكومي؟

إن حاجة أية حكومة جديدة إلى ثقة الكنيست لتصبح حكومة شرعية تستطيع مزاولة أعمالها وممارسة صلاحياتها القانونية، إلى جانب حقيقة أن أي حزب لم يفز بأغلبية برلمانية لوحده، على الإطلاق، تفسران حقيقة أن جميع الحكومات التي قامت في إسرائيل منذ تأسيسها وحتى اليوم هي "حكومات ائتلافية"، أي تتكون من ائتلاف عدة أحزاب معا، من بين الأحزاب الممثلة في الكنيست.

وقد تراوح عدد الكتل البرلمانية (الأحزاب) التي شاركت في الائتلافات الحكومية المتعاقبة على مر السنوات ما بين ٣ – ٩ كتل.

أما الرقم القياسي من حيث عدد الكتل البرلمانية المشاركة في ائتلاف حكومي فقد بلغ ٩ كتل وسجلته "حكومة الوحدة الوطنية" التي أقيمت في العام ١٩٨٤ وضمت، إضافة إلى كتلتي الحزبين الكبيرين "المعراخ" و"الليكود"، كتل الأحزاب التالية: "المفدال"، "شاس"، "أغودات يسرائيل"، "ياحد"، "شينوي"، "موراشاه" و"أومتس". وضمت الحكومة التي شكلها أريئيل شارون في العام ٢٠٠١، مثلا، سبع كتل هي: "الليكود"، "حزب العمل"، "شاس"، "الاتحاد القومي ـ إسرائيل بيتنا"، "يهدوت هتوراه"، "يسرائيل بعلياه" و"عام إحاد". أما حكومة إسحاق رابين التي أقامها بعد انتخابات العام ١٩٩٢، فقد ضمت ثلاث كتل فقط: "حزب العمل"، "ميرتس" و"شاس".

ويمكن القول إنه باستثناء حالتين فقط (في العامين ١٩٩٢ و ٢٠٠٣)، كانت كتلة رئيس الحكومة، دائما، في وضعية الأقلية في داخل الائتلاف الحكومي. وهذا الأمر ناتج عن ضعف قوة كتل السلطة (الكتل التي يشكل عضو منها الحكومة) خلال العقدين الأخيرين. فبينما كان رئيس الحكومة يتمتع في الماضي بدعم كتلة برلمانية كبيرة يبلغ تعداد أعضائها ٤٠، أو حتى ٥٠، عضو كنيست، فإننا نرى أن الواقع اليوم مختلف تماما. فقد كانت المرة الأخيرة التي تمتع فيها رئيس الحكومة بكتلة برلمانية كبيرة خلفه وإلى جانبه في العام ٢٠٠٣، حينما قاد أريئيل شارون حزب "الليكود" إلى انتصار كبير فاز خلاله بـ ٣٨ مقعدا في الكنيست.

والمعنى السياسي ـ الحزبي لمثل هذا الوضع واضح تماما، كما نراه خلال العقدين الأخيرين على نحو خاص: رئيس الحكومة الذي تقف خلفه كتلة برلمانية صغيرة يجد نفسه مضطرا، كل الوقت، إلى المناورة بين الشركاء الآخرين في الائتلاف الحكومي، مما يعزز قدرتهم على الابتزاز والمساومة، وهو ما يؤدي ـ في المقابل ـ إلى إضعاف قدرته على السيطرة والحكم والمحافظة على ائتلاف ثابت وقوي.

وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه أن نحدد منذ الآن عدد الكتل البرلمانية التي ستكون شريكة في الائتلاف الحكومي الجديد الذي سيقام قريبا، إلا أن نتائج الانتخابات الأخيرة تدل على أن تجميع ٦١ عضو كنيست على الأقل (مؤيدين للحكومة الجديدة لتتمكن من نيل ثقة الكنيست) يحتاج إلى ثلاث كتل على الأقل في حال انضمام "المعسكر الصهيوني" (بزعامة إسحاق هرتسوغ وتسيبي ليفني) وتشكيل "حكومة وحدة وطنية". أما إذا سقط هذا الخيار، فسيحتاج الأمر إلى ٥ كتل على الأقل. ومع ذلك، فإن وضع نتنياهو اليوم أفضل مما كان عليه لدى تشكيل الحكومة السابقة، من حيث أن النواة الأساسية التي كانت تحت تصرفه في الحكومة السابقة وتمثلت بتحالف "الليكود ـ يسرائيل بيتينو" كانت قوتها تعادل ٤٦٪ من قوة الائتلاف الحكومي كله. أما اليوم، فإن نتنياهو يتمتع بالقوة نفسها، لكنها تمثل الآن حزبه (الليكود) فقط، من دون أي تحالف مع أي حزب آخر.

النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ٢٠

فيما يلي النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ٢٠ كما نشرتها لجنة الانتخابات الإسرائيلية المركزية يوم ٢٠١٥/٣/١٩ بعد الانتهاء من فرز أصوات الجنود وذوي القدرات المحدودة:

مجموع أصحاب حق الاقتراع: ٥٨٨١٦٩٦

مجموع المصوتين: ٤٢٥٠٦٩٧

نسبة التصويت للأصوات التي تم فرزها: ٣١ر٧٢٪

نسبة التصويت بين المواطنين العرب: ٦٥٪ (٥٦٪ في انتخابات ٢٠١٣)

مجموع الأصوات المحتسبة: ٤٢٠٦٨٤٩

مجموع الأصوات الملغاة: ٤٣٨٤٨

توزيع الأصوات بحسب القوائم الفائزة:

الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو: ٩٨٤٣٥٠ صوتاً، تشكل ٤٠ر٢٣٪ من مجموع الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٣٠ مقعداً.

"المعسكر الصهيوني" برئاسة إسحاق هرتسوغ: ٧٨٥٦٩٩ صوتاً، تشكل ٦٨ر١٨٪ من مجموع الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٢٤ مقعداً.

"القائمة المشتركة" برئاسة أيمن عودة: ٤٤٣٦٩١ صوتاً، تشكل ٥٥ر١٠٪ من الأصوات المحتسبة، وفازت بـ١٣ مقعداً.

"يش عتيد" ("يوجد مستقبل") برئاسة يائير لبيد: ٣٧٠٦١٠ أصوات، تشكل ٨١ر٨٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ١١ مقعداً.

"كولانو" ("كلنا") برئاسة موشيه كحلون: ٣١٤٩٩٣ صوتاً، تشكل ٤٩ر٧٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ١٠ مقاعد.

"البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينيت: ٢٨٣٢١١ صوتاً، تشكل ٧٣ر٦٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٨ مقاعد.

شاس برئاسة أرييه درعي: ٢٤١٠٥٦ صوتا، تشكل ٧٣ر٥٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٧ مقاعد.

"يسرائيل بيتينو" ("إسرائيل بيتنا") برئاسة أفيغدور ليبرمان: ٢١٤٩٥٧ صوتاً، تشكل ١١ر٥٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٦ مقاعد.

"يهدوت هتوراة" برئاسة موشيه غافني: ٢١١٧٣٨ صوتاً، تشكل ٠٣ر٥٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٦ مقاعد.

ميرتس برئاسة زهافا غالئون: ١٦٥٢٠١ صوت، تشكل ٩٣ر٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٥ مقاعد.

الليكود و"المعسكر الصهيوني" في المدن الكبرى:

القدس:

الليكود حصل على ٦١٨٧٤ صوتا، تشكل ٢٤ر٢٤٪ من مجموع الأصوات المحتسبة.

"المعسكر الصهيوني" حصل على ٢٤٦٩٦ صوتا، تشكل ٦٧ر٩٪ من الأصوات المحتسبة.

تل أبيب:

"المعسكر الصهيوني" حصل على ٨٩٥٦٧ صوتا، تشكل ٢٧ر٣٤٪ من الأصوات المحتسبة.

الليكود حصل على ٤٧٥٣٢ صوتا، تشكل ١٩ر١٨٪ من الأصوات المحتسبة.

حيفا:

"المعسكر الصهيوني" حصل على ٣٧٨٠٥ أصوات، تشكل ٢٨ر٢٥٪ من الأصوات المحتسبة.

الليكود حصل على ٣١٠٢٥ صوتا، تشكل ٧٤ر٢٠٪ من الأصوات المحتسبة.

ريشون لتسيون:

الليكود حصل على ٤١٣١٦ صوتا، تشكل ٩٨ر٢٩٪ من الأصوات المحتسبة.

"المعسكر الصهيوني" حصل على ٣١٤٩٢ صوتا، تشكل ٨٥ر٢٢٪ من الأصوات المحتسبة.

بئر السبع:

الليكود حصل على ٣٦٦١٤ صوتا، تشكل ٦٩ر٣٧٪ من الأصوات المحتسبة.

"المعسكر الصهيوني" حصل على ١١٨٨٧ صوتا، تشكل ٢٤ر١٢٪ من الأصوات المحتسبة.

نسبة التصويت العامة خلال يوم الانتخابات:

نشرت لجنة الانتخابات المركزية خلال يوم الانتخابات نسبة التصويت كل ساعتين تقريبا، وكانت كالتالي:

حتى الساعة ١٠:٠٠ - ٧ر١٣٪

حتى ١٢:٠٠ - ٥ر٢٦٪

حتى ١٤:٠٠ - ٧ر٣٦٪

حتى ١٦:٠٠ - ٤ر٤٥٪

حتى ١٨:٠٠ - ٦ر٥٤٪

حتى ٢٠:٠٠ - ٧ر٦٥٪

حتى ٢٢:٠٠ - ٨ر٧١٪

المشهد الاسرائيلي

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

برامج الأحزاب الإسرائيلية تكشف عن نواقص جهاز التعليم وتغيّب التربية على السلام والديمقراطية ومناهضة العنصرية

كادت برامج الأحزاب الإسرائيلية، التي خاضت انتخابات الكنيست يوم الثلاثاء الماضي، تخلو من التطرق إلى موضوع التربية والتعليم، وحتى تلك التي تطرقت في برامجها إلى هذا الموضوع، لم تتعامل مع موضوع التربية والتعليم بتوسع. والقاسم المشترك الأساس هو دعوة الأحزاب إلى زيادة الميزانية وغياب مواضيع مثل السلام ومحاربة العنصرية.

ويأتي ذلك على الرغم من تردي وضع التعليم في إسرائيل، والذي يتم التعبير عنه من خلال تحصيل متدن وأساليب تعليم قديمة وعنصرية مستفحلة.

ولم تتطرق برامج الأحزاب في هذه الناحية إلى مواضيع تربوية ومضامين مناهج التعليم وطبيعتها والتربية على الديمقراطية والحياة المشتركة، ليس بين اليهود والعرب فقط، وإنما بين اليهود أنفسهم، مثل العلاقات بين العلمانيين والمتدينين، بين الأشكناز والشرقيين، التعامل العنصري مع اليهود الأثيوبيين وما إلى ذلك.

ويتبين من برامج الأحزاب، أنه باستثناء قوائم «يش عتيد» (يوجد مستقبل) وميرتس و«المعسكر الصهيوني»، فإن باقي الأحزاب لم تنشر برامج مفصلة حول موضوع التربية والتعليم. وحتى القوائم الثلاث التي تطرقت إلى هذا الموضوع، لم تتعامل معه بصورة عميقة.

تجدر الإشارة إلى أن المواضيع التي هيمنت على جهاز التعليم الإسرائيلي، خلال ولايتي حكومتي بنيامين نتنياهو السابقتين، وتولى خلالهما وزارة التربية والتعليم غدعون ساعر من حزب الليكود وشاي بيرون من «يش عتيد»، كانت مواضيع تتعلق بتعميق تعليم اليهودية والتاريخ اليهودي وعلاقة اليهود بـ«أرض إسرائيل» وذلك تحت إشراف جهات تنتمي للتيار الديني – القومي اليميني المتطرف، بعد أن عمدت الوزارة إلى خصخصة مواضيع التدريس هذه.

وبرز حزب "البيت اليهودي" كأحد الأحزاب التي لم تتطرق إلى موضوع التربية والتعليم، علما أن أحد نوابه في دورة الكنيست المنتهية ولايتها، وهو أفي فورتسمان، أشغل منصب نائب وزير التربية والتعليم. وتضمن برنامج الحزب في هذا السياق بندا حول التربية اليهودية الصهيونية. وجاء فيه أن "أي ولد في الدولة يجب أن يعرف جيدا ماضينا وشخصيات عظيمة للشعب اليهودي. إبراهيم، موشيه، داوود، الأنبياء، شخصيات فترة الهيكل الثاني، هرتسل وآباء الصهيونية، دافيد بن غوريون وقادة الأمة، وأبطال إسرائيل مثل يوني نتنياهو، حانا سينيش، يهودا المكابي وروعي كلاين رحمه الله"، وهذا الأخير هو ضابط إسرائيلي ومستوطن قُتل في حرب لبنان الثانية، في العام ٢٠٠٦.

ورغم المبالغ الكبيرة التي رصدتها وزارة التربية والتعليم لموضوع اليهودية والصهيونية، خلال الأعوام الماضية، إلا أن برنامج "البيت اليهودي" في هذه الناحية اعتبر أن "مهمتنا الأكثر إلحاحا هي إقامة وحدة للتربية اليهودية – الصهيونية في المدارس الحكومية في دولة إسرائيل". كذلك دعا برنامج هذا الحزب إلى "المساواة في الفرص وسد الفجوات الاجتماعية بواسطة التعليم".

كذلك فإن برنامج حزب "يسرائيل بيتينو" ("إسرائيل بيتنا") لم يتطرق إلى التربية والتعليم، باستثناء التعهد بفتح حضانات أطفال من سن نصف سنة حتى ست سنوات، وأن تعمل حتى الساعة الخامسة مساء.

نواقص جهاز التعليم

ذكرت برامج الأحزاب «يش عتيد» وميرتس و«المعسكر الصهيوني» و«كولانو» («كلنا» برئاسة موشيه كحلون) الحاجة إلى رصد ميزانيات بأحجام مختلفة وغير متساوية فيما يتعلق بجهاز التعليم، بحيث تحول الدولة ميزانيات أكبر وتمول ساعات تعليم أكثر للسلطات المحلية ذات المستوى الاجتماعي – الاقتصادي المنخفض.

فالسلطات المحلية تحصل اليوم على ميزانيات متساوية تقريبا من الدولة، لكن في السلطات المحلية القوية اقتصاديا تُكمل السلطة المحلية وذوو التلاميذ النقص الذي لا تسده الميزانيات. والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الفجوة بين التلاميذ من خلفية اجتماعية – اقتصادية متدنية وبين التلاميذ من خلفية اقتصادية قوية في جهاز التعليم الإسرائيلي هي من أكبر الفجوات في العالم الغربي. ويبرز ذلك في امتحانات فحص المستوى العلمي والامتحانات الدولية.

وكان وزير التربية والتعليم السابق، شاي بيرون، قد بدأ قبل استقالته في نهاية العام الماضي بتحويل ميزانيات مختلفة، بحيث بلغ حجم الميزانيات التي ستحول إلى السلطات المحلية الفقيرة، في العام ٢٠١٥، ٢٥٠ مليون شيكل. رغم ذلك، يتبين أن هذه الميزانية منخفضة ولا تسد الحاجة، خاصة وأن تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية حيال هذا البند بالذات تقضي بتحويل ما بين ٤٠٠ – ٦٠٠ مليون شيكل. وتشير التوقعات إلى أن هذا الموضوع، رصد ميزانيات تعليم أعلى للسلطات المحلية الفقيرة، سيكون أحد المواضيع الهامة التي ستبحثها الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

وتناولت برامج «يش عتيد» و«المعسكر الصهيوني» وميرتس خفض الاكتظاظ في غرف الدراسة، ووفقا لـ«المعسكر الصهيوني» فإنه يجب تقليصه إلى ٢٥ تلميذا في الغرفة الدراسية. واعتبرت تقارير صحافية، مؤخرا، أن طرح هذا الموضوع أصبح مبتذلا بسبب كثرة تكراره، وأنه يصعب تحقيقه في السنوات القريبة، خاصة وأنه يحتاج إلى رصد ميزانيات كبيرة من أجل إضافة غرف دراسية وبناء مدارس.

ودعا «المعسكر الصهيوني» في برنامجه إلى تشكيل «مجلس وطني للتعليم»، وهو اقتراح ورد في برنامج «يش عتيد» في الانتخابات السابقة. ووفقا لبرنامج «المعسكر الصهيوني» فإن الهدف من تشكيل هذا المجلس هو بلورة سياسة تربوية لأمد طويل وتقليص تأثير السياسيين الذين يتبدلون على الجهاز.

وهناك موضوع يدور حوله نقاش في إسرائيل ويتعلق بعدد مواضيع امتحانات البجروت (التوجيهي). وكان بيرون قد دعا خلال ولايته كوزير للتربية والتعليم إلى تقليص مواضيع البجروت إلى أربعة، تشمل لغة الأم، العبرية أو العربية، واللغة الانكليزية والرياضيات والمدنيات. لكنه لقي معارضة واسعة، وحتى أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، انتقد خطة بيرون علنا، لأنها لا تشمل مواضيع التاريخ والتوراة، وانتقدها آخرون لأنها لا تشمل امتحانا في موضوع الأدب. وتضمن برنامج حزب «يش عتيد»، الذي ينتمي بيرون إليه، هذا الاقتراح، لكن أخرج منه تحديد امتحانات البجروت بثلاثة أو أربعة مواضيع. كذلك يدعو برنامج هذا الحزب إلى القبول للجامعات استنادا على شهادة البجروت ومن دون حاجة للتقدم لامتحان البسيخومتري.

ويدعو برنامج حزب ميرتس إلى وضع بدائل للامتحانات. وأيد ميرتس تقليص عدد امتحانات البجروت إلى ثلاثة أو أربعة.

من جانبه اعتبر «المعسكر الصهيوني»، في رد على توجه صحيفة «هآرتس» حول هذا الموضوع، أنه «يجدر تقليص عدد الامتحانات، لكن القرار بشأن عدد ومجالات الامتحانات ينبغي اتخاذه بعد إجراء بحث واعتبارات مهنية».

ورفض حزب «كولانو» تقليص عدد امتحانات البجروت. ورد الحزب على توجه للصحيفة بهذا الخصوص قائلاً: «إننا لا نؤيد تقليص امتحانات البجروت، وخاصة بالطريقة المقترحة، وإنما نؤيد تغيير الطريقة وملاءمتها للقرن الواحد والعشرين».

الخط الأخضر غير موجود في المدارس

لفتت «هآرتس» إلى أن أحد المواضيع الحارقة في جهاز التعليم الإسرائيلي، ولا يحظى باهتمام كاف في برامج الأحزاب، هو معالجة العنصرية، التي تفاقمت بشكل خطير خلال العدوان على غزة في الصيف الماضي، وانعدام الاهتمام الكافي بالتربية على الديمقراطية والسلام. ويخلو برنامج «يش عتيد» من ذكر هذه المواضيع.

وفي رد على توجه الصحيفة حول إعادة الخط الأخضر إلى الخرائط في المدارس والكتب المدرسية (الخط الأخضر غير موجود فيها!)، وحول تدريس الرواية الفلسطينية حول حرب العام ١٩٤٨ وقيام إسرائيل (أي النكبة)، أجاب وزير التربية والتعليم، بيرون، باسم حزبه، وقال إن «مواد التدريس في جهاز التعليم تقع تحت مسؤولية السكرتارية التربوية، وهي هيئة فوق سياسية من حيث تعريفها. وثمة أهمية لفصل السياسة عن المضامين الدراسية والحفاظ على استقلالية السكرتارية التربوية».

ورد «المعسكر الصهيوني» على السؤال نفسه، بالقول إنه «يفترض أن يعرف تلاميذ إسرائيل الحقائق. واليوم لا توجد لإسرائيل حدود معترف بها. وجدير أن يعرف التلاميذ 'الخطوط' المختلفة وبضمنها الخط الأخضر... ولا ينبغي تجاهل الرواية التاريخية الفلسطينية وثمة مكان لتدريس هذا الأمر في إطار موضوع المدنيات».

وقال حزب ميرتس إنه «لا شك في أن الخط الأخضر يجب أن يظهر في الخرائط وكتب التدريس. وغيابه هو نتيجة تجاهل حكومات إسرائيل منذ سنوات طويلة لواقع الاحتلال. والاستعراض الوهمي الذي بموجبه دولة إسرائيل والمناطق المحتلة هما وحدة واحدة لا يشكل تدخلا سياسيا فظا في جهاز التعليم الحكومي وحسب، وإنما أيضاً يرسخ جهل الواقع».

ويؤيد برنامجا ميرتس و«المعسكر الصهيوني» توسيع الدعم الحكومي للمدارس ثنائية القومية، التي يتعلم التلاميذ فيها باللغتين العبرية والعربية، ودمج هذه المدارس بجهاز التعليم الحكومي.

أما حزب «كولانو» اليميني، فقد أجاب على سؤال الصحيفة بالقول «إننا نؤيد توسيع تدريس موضوعي الديمقراطية والسلام بهدف خلق قيم المساواة والتسامح داخل أنفسنا أيضا. وثمة أهمية لخلق التسامح والشرعية تجاه مواقف الآخر أيضا، حتى لو كنا لا نوافق معه».

وعقبت القائمة المشتركة على إعادة الخط الأخضر إلى الخرائط وكتب التدريس بالقول «إننا نؤيد التربية على السلام العادل، ونؤمن بأن إدخال الخط الأخضر إلى كتب التدريس، والتطرق إلى كافة القضايا الجوهرية المرتبطة بسلام إقليمي والمناطق المحتلة، ستمكن التلاميذ من تأسيس رأي صلب حيال إمكانية العيش هنا بسلام».

وكان حزب «ياحد» برئاسة ايلي يشاي، ومرشحه الرابع المستوطن الإرهابي باروخ مارزل، وهذا الحزب لم يتجاوز نسبة الحسم، قد أجاب على سؤال الصحيفة بالقول إن «الخط الأخضر هو مصطلح وهمي، وشيطاني للغاية، ويقسم أرض إسرائيل بصورة وهمية، وينبغي إزالته من الخطاب الإسرائيلي، السياسي والاجتماعي والتربوي. ويهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) مثلها مثل النقب والجليل ووسط البلاد ومحيط القدس، وجميعها تشكل أرض إسرائيل ودولة إسرائيل».

حزب الليكود ونتنياهو حصلا على أعلى نسب تصويت في ثمان من بين المدن العشر الإسرائيلية الكبرى.

«يوم أسود» لوسائل الإعلام الإسرائيلية بعد إخفاقها في توقع النتائج الحقيقية للانتخابات

وصفت وسائل الإعلام الإسرائيلية نتائج انتخابات الكنيست، التي جرت يوم الثلاثاء الماضي، بأنها يوم أسود للصحافة، أو «يوم الغفران للصحافة» في إشارة إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٣، التي أخفقت إسرائيل في توقعها.

كذلك يعتبر الإعلام الإسرائيلي أن النتائج التي ظهرت غداة يوم الانتخابات يوم أسود أيضا لمعاهد استطلاعات الرأي.

والجدير بالإشارة، أن نتائج الانتخابات لم تكن مفاجئة من حيث الاصطفافات الحزبية ما بين كتلة أحزاب اليمين والحريديم وكتلة أحزاب الوسط - اليسار. فقد أشار تقرير خاص نشره مركز «مدار»، الأسبوع الماضي، عشية الانتخابات، إلى أن استطلاعات الرأي الأخيرة التي نشرتها قنوات التلفزيون والصحف الرئيسة، أظهرت أن قوة كتلة اليمين والحريديم تتراوح ما بين ٦٠ – ٧٠ مقعدا في الكنيست، أي أنها ستحصل على أغلبية.

رغم ذلك، فإن المحللين لم يستبعدوا إمكانية أن يشكل رئيس «المعسكر الصهيوني» الوسطي، إسحاق هرتسوغ، الحكومة المقبلة لأن كافة الاستطلاعات أظهرت أن هذه القائمة ستتفوق على حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، بما بين ثلاثة إلى أربعة مقاعد. واعتبر المحللون أنه في حال كلف الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، هرتسوغ بتشكيل الحكومة، فإن الأخير ربما ينجح في ضم أحزاب من كتلة اليمين – الحريديم، مثل «كولانو» برئاسة موشيه كحلون وحزبي الحريديم شاس و«يهدوت هتوراة».

لكن مفاجأة الانتخابات كانت حصول الليكود على ثلاثين مقعدا مقابل ٢٤ مقعدا لـ«المعسكر الصهيوني». وهذه نتيجة لم يتوقعها أحد على الإطلاق. وفازت كتلة اليمين – الحريديم بـ٦٧ مقعدا في الكنيست، أي أن النتيجة كانت ضمن توقعات الاستطلاعات لهذه الكتلة. وهذا يعني صحة ما تردد سابقا بأنه لن يكون تنقل ناخبين بين الكتلتين وإنما بين الأحزاب داخل كل واحدة من الكتلتين.

«حملة رجل واحد طار صوابه»

بالإمكان القول إن نتنياهو حقق ما هو مستحيل تحقيقه في هذه الانتخابات، وهو أن يخرج منها الرابح الأكبر، وبفارق مقاعد كبير في الكنيست عن خصمه «المعسكر الصهيوني»، وذلك على عكس الغالبية العظمى من عشرات استطلاعات الرأي التي أجريت خلال المعركة الانتخابية.

كذلك حقق نتنياهو هدفه على الرغم من أنه بدا خلال المعركة الانتخابية أن جهات كثيرة، داخلية وخارجية، عملت ضده ومن أجل إسقاطه: الصحف، «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هآرتس»، وقنوات التلفزيون، وخصوصا القناة العاشرة، أحزاب المعارضة، الإدارة الأميركية، حملة ٧١٥ (انتصار ٢٠١٥) التي دعت الناخبين إلى إسقاط نتنياهو والتصويت لأي حزب عدا الليكود. ونتنياهو شخصيا كرر في أكثر من مناسبة أن "المجتمع الدولي يعمل من أجل إسقاط حكم الليكود واليمين".

وأشارت محللة الشؤون الحزبية في "يديعوت أحرونوت"، سيما كدمون، بعد صدور نتائج الانتخابات، إلى أن شعار "المعسكر الصهيوني" كان "إما هو وإما نحن". وأضافت أنه "يتضح أن هذه لم تكن القصة. القصة هي نحن، ليس هو. نحن وسائل الإعلام ومعاهد الاستطلاعات، اليسار الإسرائيلي (المقصود أحزاب الوسط)، وكل من آمن بأن التغيير ممكن. ليس هو، وإنما نحن الذين لم نرَ ما يحدث تحت أنفنا، والذين لم نقرأ الخارطة بشكل صحيح، ولم نر أنه يوجد هنا شعبان (اليمين والوسط - اليسار) وطريقان".

وتابعت كدمون، التي كانت من أشد المنتقدين لنتنياهو طوال المعركة الانتخابية، أنه "لزام علينا أن نقول إن الحديث يدور عن حملة رجل واحد طار صوابه. وفي طريقه نحو الهدف لم يكترث بأي شيء: تحرك نحو اليمين من دون حساب، حتى أنه في اليوم الأخير تراجع بالكامل عن التزامه بالدولتين للشعبين. وخرج إلى مواجهة غير مسبوقة مع الرئيس الأميركي، وشكل خلال ذلك خطرا على العلاقات مع أهم حليف لإسرائيل. وشن حملة تخويف شملت طيفا واسعا من المخاطر، من إيران وداعش وحتى عرب إسرائيل، الذين أعلن في يوم الانتخابات بنفسه عن أن العرب يتحركون بحشود نحو صناديق الاقتراع من أجل إسقاط حكم اليمين".

ووفقا لكدمون فإن رد فعل اليمين كان أن "ناخبي اليمين الذين لم ينووا التصويت هذه المرة ومؤيدي الصهيونية الدينية الذين كانوا ينوون قبل ذلك بساعة التصويت للبيت اليهودي، أمسكوا بالسلاح. وآمنوا أن هذه حرب على الوطن. وأنهم إذا لم يخرجوا بحشودهم ستحدث الكارثة، وهي أن بوجي (هرتسوغ) سيصبح رئيس الحكومة".

وأضافت أنه برغم إطلاق الصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل، والأوضاع الاقتصادية المتردية وإغلاق المصانع وعدم اهتمام نتنياهو بقطع أرزاق عمال هذه المصانع وخيبة الأمل منه، فإنه "في نهاية الأمر كل هذا لم يؤثر على سكان الجنوب في يوم الانتخابات. وأشخاص أقسموا أنهم لن يصوتوا لليكود، ومزقوا بطاقات عضويتهم في هذا الحزب أمام الكاميرات، خرجوا إلى الحرب ضد اليسار، ضد وسائل الإعلام، ضد النخب، عشيرة البيض".

وقد تبين من معطيات لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، أن حزب الليكود حصل على أكبر عدد من الأصوات في ثمان من أصل عشر مدن كبرى. و"المعسكر الصهيوني" تفوق عليه في مدينتي تل أبيب وحيفا فقط. كذلك فإن الليكود كان الحزب الذي حصل على أعلى نسبة من الأصوات في البلدات اليهودية في جنوب البلاد، ومعظم سكانها من اليهود الشرقيين الذين ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الضعيفة.

حساب للذات

قال البروفيسور كميل فوكس، من جامعة تل أبيب والذي يجري الاستطلاعات لصحيفة «هآرتس» والقناة العاشرة، وأجرى النتائج النموذجية لهذه القناة في نهاية يوم الانتخابات، وأذيعت لدى إغلاق صناديق الاقتراع، إنه لم يعلم مدى الخطأ في العينة النموذجية سوى صبيحة اليوم التالي. وأبلغ فوكس صحيفة «ذي ماركر» أن «زوجتي قالت لي 'هل سمعت بما حدث؟' وأبلغتني بالنتائج الحقيقية، فاعتقدت أني ميت».

وأضاف فوكس أن «هذه ليست المرة الأولى التي يحدث لي أمر كهذا. ففي انتخابات العام ١٩٩٦ قلت لحاييم يافين (كبير المذيعين في القناة الأولى حينذاك) إن نتائج العينة النموذجية تدل على تعادل مع تفوق طفيف لصالح شمعون بيريس، ثم ذهبت لأنام مع بيريس واستيقظت مع بيبي (نتنياهو). لكن الشعور أسوأ بكثير هذه المرة، لأن الفرق بين نتائج العينة النموذجية والنتائج الحقيقية أكبر مما كانت عليه في العام ١٩٩٦، فالفارق حينها كان ١٦ ألف صوت فقط».

ويحاول فوكس والدكتورة مينا تسيمح، التي أجرت العينة النموذجية للقناة الثانية، تفسير ما حدث، بعد أن تنبأ كل منهما في نهاية يوم الانتخابات أن النتيجة هي التعادل بين الليكود و«المعسكر الصهيوني» وحصول كل منهما على ٢٧ مقعدا، أو تفوق الليكود بمقعد واحد وحصوله على ٢٨ مقعدا، بينما النتيجة الحقيقية هي ٣٠ لليكود و٢٤ لـ«المعسكر الصهيوني».

وقالت تسيمح في محاولة لتفسير الفرق في النتائج، إنه «أغلقنا صناديق العينة النموذجية عند الساعة الثامنة والنصف مساء، لكننا رأينا أنه كلما تأخرت الساعة كانت قوة الليكود تزداد. وربما كان من الخطأ أننا لم نقل هذا ساعة بث العينة النموذجية. وفي الساعة الحادية عشرة ليلا، عندما تلقيت نتائج صناديق الاقتراع النموذجية حتى إغلاق صناديق الاقتراع في الدولة، رأينا أن الفجوة لصالح الليكود. وقد أرسلنا هذه النتيجة إلى القناة الثانية لكنها لم تصل (إلى الجمهور)».

من جانبه، اعتبر فوكس أنه توجد ثلاثة عوامل تفسر الفرق بين نتائج العينة النموذجية والنتائج الحقيقية، وأن جميعها ليست تحت سيطرة معاهد الاستطلاعات. العامل الأول هو نسبة المستطلعين الذين يرفضون البوح لمن سيصوتون. «ونسبة هؤلاء لدى مينا تسيمح كانت ١٥٪ وعندنا ٣٠٪... وربما أن قسماً من ناخبي الليكود رفضوا البوح لأنهم يعتقدون أن وسائل الإعلام يسارية».

وأضاف فوكس أن العامل الثاني يتعلق بحقيقة أن الصناديق النموذجية تُغلق قبل انتهاء التصويت بساعة ونصف الساعة. «نحن أغلقنا عند الساعة ٢٠:٤٥ ومينا تسيمح أغلقت عند الساعة ٢٠:٠٠، وما حدث هو أن مؤيدي الليكود حضروا للتصويت متأخرا وفيما أن مؤيدي المعسكر الصهيوني صوتوا في ساعات الصباح الباكر».

وتابع فوكس أن العامل الثالث هو «حقيقة أن قسما من الناخبين لا يقولون الحقيقة، أي أنهم يكذبون» معتبرا أن «انحراف العينة النموذجية عن النتيجة الحقيقية معقولة جدا من الناحية الإحصائية. فالحديث يدور عن ثمانية مقاعد وإذا قسمناها على ١١ حزبا، فهذا يعني أن الانحراف هو بحجم ٠,٧٥ مقعد لكل حزب! ولكن لأن هذا الانحراف تركز بفارق ٦ مقاعد بين الحزبين الأكبرين، تحول ذلك إلى فشل ذريع من الناحية السياسية. ولو كان الانحراف عن النتائج الحقيقية متعلقا بالقائمة العربية أو بحزب شاس لما اهتم أحد بذلك».

من جهتها، أعلنت وسائل إعلام، في أعقاب ظهور نتائج الانتخابات الحقيقية، أنها تجري حسابا للذات من أجل فهم كيف حدث أنها استعرضت نتائج استطلاعات حتى اللحظة الأخيرة، وتبين أنها خاطئة. كذلك تحاول وسائل الإعلام فهم كيف أنه حتى نتائج العينات النموذجية كانت خاطئة ولم تنجح في رصد تفوق كبير لليكود.

وقال أحد المسؤولين في قناة تلفزيونية إنه «ليس ثمة ما يمكن التنصل منه. لقد ارتكبنا خطأ فادحا. إذ اكتشفنا أن هناك فجوة بحجم ٥٪ إلى ٦٪ بين نتائج العينة النموذجية وصندوق الاقتراع الذي كان في المكان نفسه. وقد دخل الناخبون إلى الصندوق النموذجي وكذبوا. وعلى معاهد الاستطلاعات أن تجري حسابا للذات».

بدوره، قال المحلل السياسي في القناة العاشرة، رافيف دروكر، إنه «أخطأنا وأخطأت، وبشكل كبير. إننا نعيش على الاستطلاعات بالأساس، ونميل كثيرا إلى الاستخفاف بما يحدث على أرض الواقع، لأن لكل واحد ميدانه الخاص».

ويشار إلى أن دروكر هو واحد من أشد منتقدي نتنياهو، وكشف قبل عدة سنوات عن قضية «بيبي تورز» التي تتضمن شبهات بسفر نتنياهو على حساب جهات خارجية، كما أن الأخير اشترط إجراء مقابلة مع القناة العاشرة عشية الانتخابات بأن لا يكون دروكر بين طاقم الصحافيين.

ووصف دروكر النتائج الحقيقية للانتخابات بأنها «نزلت عليّ كقنبلة. ربما تكون الاستطلاعات التي تنبأت فوز المعسكر الصهيوني، يوم الجمعة الذي سبق الانتخابات، قد أدت إلى تحرك ٩ – ١٠ مقاعد خلال ثلاثة أيام. لكن إذا كان هذا صحيحا، فإن هذه نصف قوة نتنياهو. وربما كان هذا هو الاتجاه ولم نره، لأنه ربما نحن نعيش في مدينة ملاه» في وسائل الإعلام.

باحثة في "معهد دراسات الأمن القومي":

اندلاع مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحركة «حماس» في غزة وبين إسرائيل وحزب الله في جنوب سورية- سيناريوهان محتملان في المستقبل المنظور!

قالت أوريت بيرلوف الباحثة في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب إن سيناريو اندلاع مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحركة «حماس» في قطاع غزة وسيناريو اندلاع مواجهة عسكرية أخرى بين إسرائيل وحزب الله في جنوب سورية يبدوان محتملَين في المستقبل المنظور.

وكتبت بيرلوف في ورقة تقدير موقف صدرت الأسبوع الفائت عن المعهد المذكور:

منذ بداية العام ٢٠١٥، تعيش إسرائيل وضعاً من الهدوء في مواجهة لاعبين اشتبكت معهما عسكرياً في الأشهر الأخيرة، فالحرب ضد حركة «حماس» في قطاع غزة في صيف العام ٢٠١٤، والهجمات المتبادلة بينها وبين حزب الله على الجبهة الشمالية في كانون الثاني ٢٠١٥، توقفت مؤقتاً ولم تتجدد.

ووفق تحليل خريطة المصالح الشاملة، لا يرغب أي من الأطراف المعنية - إسرائيل وحركة «حماس» وحزب الله - في البدء بجولة أخرى من القتال في الوقت الحالي. بيد أنه وفق خريطة القوى الفاعلة التي تؤثر في الاعتبارات الاستراتيجية للاعبين، وخصوصاً في المزاج العام في كل من قطاع غزة ومصر وسورية حسب ما تعكسه مواقع التواصل الاجتماعي، يبدو أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية على الجبهتين، وعلى الرغم من عدم الرغبة المشتركة في التقاتل، فلا مفر من مواجهة في المستقبل المنظور على الجبهتين.

في ضوء ما تقدم، علينا أن نسأل كيف تجد إسرائيل نفسها حالياً في خضم هذه المفارقة، التي يفتقر فيها تنظيما المقاومة المذكوران إلى الرغبة والمشروعية العامة في الوقت الحالي لشن حرب ضدها، فيما هي لا ترغب في ذلك أيضاً، من جهة، بينما من جهة أخرى يشير تحليل الأحداث والاتجاهات العامة في قطاع غزة وجنوب سورية، إلى أن مواجهة عسكرية على هاتين الجبهتين لا مفر منها عملياً في المستقبل المنظور. وعليه نتساءل كيف أن اللاعبين الثلاثة الذين يجمعهم حالياً قاسم مشترك بوصفهم غير معنيين بخوض حرب جديدة، يجدون أنفسهم على قاب قوسين منها؟.

قطاع غزة أشبه بمرجل يغلي!

وتمضي بيرلوف قائلة:

لكي نفهم الواقع السياسي في قطاع غزة، من الضروري أن نركز على جانبين رئيسين مؤثّرين في حركة «حماس». الأول وأكثرهما تأثيراً هو سياسة مصر مثلما هي آخذة في التشكل في ظل رئاسة عبد الفتاح السيسي، إذ ترى مصر في جماعة الإخوان المسلمين وحركة «حماس» تهديداً لاستقرارها. عندما انتخب السيسي رئيساً لمصر صرح متعهداً بأنه «لا وجود لما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين في فترة رئاستي». وهذه مقاربة مطبّقة بشكل منهجي منذ لحظة تسلّمه زمام الحكم، بل هي أضحت أكثر تشدداً بعد موجة التفجيرات في شبه جزيرة سيناء في كانون الثاني ٢٠١٥ حين قتل أكثر من ٣٠ من الجنود والضباط المصريين على يد التنظيم السلفي «جماعة أنصار بيت المقدس».

وفي أعقاب سلسلة التفجيرات في سيناء، وعلى الرغم من عدم وجود صلة مباشرة بين جماعة الإخوان المسلمين- لا أيديولوجية ولا عملانية - وبين المنظمة التي أعلنت مبايعتها لتنظيم «داعش»، اتهم النظام المصري الإخوان بممارسة العنف، بل هو زعم أن الجناح العسكري لحركة «حماس» شارك في الاعتداء وأن قسماً من السلاح الذي تم العثور عليه في مكان التفجيرات مصدره قطاع غزة. وأخيراً، قضت محكمة في القاهرة للأمور المستعجلة باعتبار «كتائب عز الدين القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، منظمة إرهابية. وفي موازاة ذلك، هناك ضغط إعلامي وجماهيري للعمل ضد التنظيم – بل إن قنوات تلفزة مصرية تشجع السيسي على القضاء على حركة «حماس» حتى لو استدعى الأمر الدخول إلى قطاع غزة. كل هذا يُضاف إلى العداوة القائمة بين القاهرة والنظام في قطاع غزة، ويؤكد التقديرات المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي مفادها أن مصر في ظل رئاسة السيسي لا ترغب في رؤية إعادة إعمار قطاع غزة في ظل حكم «حماس» بعد عملية «الجرف الصامد».

علاوة على ذلك، يتضح من مواقع التواصل الاجتماعي أنه من وجهة نظر مصر، فإن إسرائيل «لم تنجز المهمة»، وأن مصر معنيّة بإسقاط حكم «حماس» في قطاع غزة.

أما العامل الثاني والثانوي من حيث الأهمية، والذي يدفع حركة "حماس" إلى الزاوية، فهو ميزان القوى الداخلي في مواجهة السلطة الفلسطينية. في الوقت الراهن، اتفاق المصالحة بين الضفة الغربية وقطاع غزة غير قابل للتحقيق. ومن الواضح أن عودة السلطة إلى قطاع غزة غير قابلة للتحقيق. إن تضافر الوضع الصعب في قطاع غزة نتيجة عملية "الجرف الصامد" مع إجراءات مؤثرة من الجانب المصري تستهدف التضييق على حركة "حماس" (إقامة منطقة عازلة في الجانب المصري على الحدود مع شبه جزيرة سيناء ورفح، وإغلاق معبر رفح وتدمير منازل في رفح، ورغبة النظام المصري في القضاء على حركة "حماس")، وأيضاً عدم تحويل أموال من السلطة الفلسطينية إلى حركة حماس وتجميد أموال المساعدات التي تعهدت بها الدول العربية من أجل إعمار القطاع، كل ذلك يؤدي إلى إضعاف قدرة حركة "حماس" على الحكم في قطاع غزة وإلى غضب وغليان جماهيري عام فيه.

ومن خلال رصد المحادثات على مواقع التواصل الاجتماعي في قطاع غزة، ترتسم صورة قاتمة للوضع توحي بأن قطاع غزة على وشك الانهيار وأنه أشبه بقنبلة يدوية سحبت منها حلقة الأمان.

وتبعاً لذلك، وعلى الرغم من أن حركة "حماس" غير معنية بالحرب، فهي تعاني من ضائقة شديدة وهي مجدداً على منحدر زلق قد يفضي بها إلى اختيار المواجهة العسكرية مع إسرائيل لتخليص نفسها من الضائقة التنظيمية ومن الانتقاد العام الذي تتعرض له داخل قطاع غزة.

المعادلة الشمالية

وفيما يتعلق بالوضع في الحدود الشمالية كتبت الباحثة:

أما حزب الله، فعلى رأس جدول أعماله ثلاثة تحديات ليست المواجهة المباشرة مع إسرائيل إحداها.

أولاً، منذ أيار ٢٠١٤، لا يوجد رئيس في لبنان. وعلى هذه الخلفية، حزب الله منشغل في حوار مع «تيار المستقبل» الهدف منه صوغ تفاهمات لتسوية موضوع الرئاسة، وفي الوقت نفسه ضمان موقع التنظيم في الدولة اللبنانية.

ثانياً، يسعى حزب الله إلى صدّ تغلغل التشدّد السني المتنامي بقيادة جبهة النصرة وتنظيم «داعش» إلى داخل لبنان.

وثالثاً، الحرب التي يشنها حزب الله في سورية للدفاع عن نظام بشار الأسد وإضعاف خصومه، والتي تقتضي توظيف موارد كثيرة - طاقات بشرية ووسائل قتالية - والتي تجبي منه ثمناً عسكرياً وسياسياً.

وفي العام الخامس من اندلاع الحرب الأهلية في سورية، وجد حزب الله نفسه أمام معضلة استراتيجية جوهرية، فقد تحصّن الثوار بقيادة "جبهة النصرة" في مرتفعات هضبة الجولان من مدينة القنيطرة وإلى الجنوب منها، في حين تعاظمت سيطرة حزب الله شمالي هذه المنطقة. ويشكل تقدم الثوار شمالاً باتجاه مدينة دمشق والحدود السورية - اللبنانية، تهديداً استراتيجياً لنظام الأسد ولحلف إيران - سورية - حزب الله. ومن هنا، فإن حزب الله مضطر للعمل على صدّ تقدم الثوار ودحرهم عن المناطق التي تحصنوا فيها، وقد بدأ عملية عسكرية مع قوات فيلق القدس الإيراني في محافظة درعا. وتراقب إسرائيل بقلق إنشاء بنى تحتية حصينة لحزب الله بدعم إيراني في هضبة الجولان، إذ أن سيطرة إقليمية لحزب الله في هضبة الجولان هي بمثابة تهديد كامن ضدها. وإذا لمست إسرائيل أن الأمر بات ينذر بتهديد ملموس، فسوف يزداد احتمال أن تعمل على إحباطه. وتبعاً لذلك، إذا أقدم حزب الله على تحقيق طموحه بالسيطرة على هضبة الجولان، فمن المتوقع أن يجد نفسه في مسار تصادم مع إسرائيل.

وخلصت الباحثة إلى القول:

على الرغم من الفوارق، جغرافياً واستراتيجياً، بين الجبهة الشمالية، وبين الجبهة الجنوبية، فإن أياً من الأطراف لا يبدو معنياً بالتصعيد. وفي المقابل، يمكن القول إنه في الحالتين، من شأن التطورات الإقليمية، ولا سيما صعود الجهاد السلفي، أن تولّد ردود أفعال متسلسلة تضرب موجاتها قطاعاً محدوداً، وتزعزع بشكل غير مباشر الاستقرار في ساحات المواجهة بين إسرائيل ودول الجوار. وفي شبه جزيرة سيناء ينشط تنظيم «أنصار بيت المقدس» ضد النظام المصري ويعمل على زعزعة استقراره- بوسائل متعددة من ضمنها ما يُنسب له من اتصالات بحركة «حماس» في قطاع غزة. إن تصعيد نشاط «أنصار بيت المقدس» ورداً معاكساً من النظام المصري قد يشمل ضغطاً إضافياً على حركة «حماس» في قطاع غزة، من شأنهما التسبب في انفجار في قطاع غزة قد يُوجّه ضد إسرائيل. كما أن وجود قوات جبهة النصرة في هضبة الجولان يشكل خطراً على مصالح نظام الأسد وحزب الله في نطاق نفوذهما من دمشق جنوباً وصولاً إلى بيروت. وقد يؤدي رد معاكس من حزب الله إلى اندلاع مواجهة بينه وبين إسرائيل.

يبدو هذان السيناريوهان- أي مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحركة «حماس» في قطاع غزة، وبين إسرائيل وحزب الله في جنوب سورية- محتملَين في المستقبل المنظور.

والتقييم السائد هو أن تغييراً استراتيجياً للواقع في قطاع غزة وفي جنوب سورية قد يكون نتيجةً مبادرة سياسية أو بسبب تغير في موازين القوى الإقليمية أو أي تطور آخر، يمكن أن يحرف اللاعبين عن مسار التصادم.

تحقيق «مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» يؤكد:

حزب "البيت اليهودي" استغلّ الميزانيات الحكومية لتجنيد دعم انتخابي لصالحه!

التحقيق يؤكد: مخالفة جنائية خطيرة وصريحة تتمثل في رصد أموال عامة من خزينة الدولة وميزانية الحكومة يستغلها حزب «البيت اليهودي» الديني اليميني لتجنيد دعم انتخابي خاص به بين الجمعيات والمؤسسات التربوية والتعليمية التي تستفيد من هذه الأموال التي يقرر ممثلوه هو بشأن رصدها وصرفها!!

كما قد يحصل في أي انتخابات، تقريبا، أو في أعقابها: يدور حديث عن تزوير وعن رشاوى، غالبا ما يكون كلاما عموميا تعميميا، سوى حالات قليلة يخرج فيها، من بين الكلام العمومي، ما يشكل وقائع ومعلومات عينية تقود إلى ما تستوجبه من إجراءات قضائية أفضت، غير مرة، إلى إعادة الانتخابات، ولو جزئيا وفي صناديق اقتراع محددة، أو إلى تقديم لوائح اتهام جنائية.

لكن ما سنعرض له هنا حصل قبل الانتخابات، عشية موعدها الرسمي، قبل أيام من إجرائها، وكان «وقائع معروفة سلفاً» بتفاصيل موسعة، إن لم تكن كاملة ووافية، وليس مجرد «عنوان على الحائط».

فقد نشر مركز «مولاد - لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» («مشروع ٦١» - مشروع تحقيقات استقصائية حول الواقع السياسي في إسرائيل)، يوم الجمعة ١٣ آذار الجاري، أي قبل أربعة أيام فقط من الموعد الرسمي الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، لانتخاب الكنيست الـ ٢٠، تحقيقا كشف فيه بعض التفاصيل العينية عن استغلال حزب «البيت اليهودي» الديني اليميني المتطرف، بزعامة نفتالي بينيت، موقعه الحكومي واستخدام الوزارات الحكومية التي يسيطر عليها، بمواردها المالية، وتوظيفها في معركته الانتخابية من أجل تجنيد مزيد من الناخبين للتصويت له.

بينيت في دائرة الشبهة: توظيف انتخابي للميزانيات الانتخابية. (إبـأ)

ميزانيات حكومية لتجنيد دعم انتخابي!

وكشف التحقيق أن قيادة حزب «البيت اليهودي» عقدت، يوم الأحد ٨ آذار، «لقاء طارئا» في مدينة القدس دعت إليه - وشارك فيه - رؤساء «الجمعيات التوراتية» (التي تنشط في المدارس والكليات الدينية اليهودية المختلفة ضمن تيار «المتدينين الوطنيين»، أو ما يعرف أيضا باسم «تيار القلنسوات المنسوجة»). وهذه الجمعيات هي التي تحصل على ميزانيات ومخصصات بمبالغ طائلة، تصل إلى عشرات ملايين الشواكل، من الوزارات الحكومية التي يقف على رأسها وزراء من حزب «البيت اليهودي» بزعامة بينيت. وهو ما يشكل، على نحو صريح، مخالفة جنائية خطيرة لقانون تمويل الأحزاب.

وقد كان الهدف الحقيقي من وراء عقد هذا «اللقاء الطارئ» واضحا تماما: التباحث في كيفية وسبل وضع موارد هذه الجمعيات، منشآتها ومقدراتها المادية والبشرية، تحت خدمة حزب «البيت اليهودي»، سواء من حيث الدعاية الانتخابية أو من حيث تجنيد المصوتين.

كان هذا هو الهدف الحقيقي، على الرغم من أن الهدف المعلن كان مختلفا تماما، حسبما ورد في الدعوات الرسمية التي صدرت ووجهت للمعنيين.

فقد تحدثت الدعوات، التي نشرت إعلانات تجارية في صحف اليمين الديني وملصقات دعائية عُلّقت على لوحات الإعلانات في شوارع مدينة القدس، عن دعوة الحاخامين وأعضاء «الأنوية التوراتية» من مختلف أنحاء البلاد إلى حضور اللقاء «لكي نستعدّ، سوية، للاحتفالات بيوم الاستقلال»!

وقد حملت الدعوات توقيعا لمنظمة تدعى «قيادة روحية واجتماعية لإسرائيل»، بينما أشارت إلى أن «ضيوف الشرف في اللقاء هم: الوزير نفتالي بينيت، الوزير أوري أريئيل، نائب الوزير إيلي بن دهان، عضو الكنيست نيسان سلومينسكي، عضو الكنيست أييلت شاكيد وعضو الكنيست موطي يوغيف». أي، وبكلمات أخرى أوضح: قيادة الصف الأول في حزب «البيت اليهودي»!

ولكن السؤال الأهم هنا، في ما يتعلق بنص هذه الدعوة، هو: هل ثمة من هو مشغول بالاحتفال بـ «يوم الاستقلال» الآن بالذات، قبل أيام معدودة فقط من يوم الانتخابات البرلمانية؟ هل ثمة بين الأحزاب السياسية وقوائمها الانتخابية من يجد له وقتا الآن، في هذه الأيام بالذات، «للتحضير والاستعداد ليوم الاستقلال» الذي يصادف، هذا العام، يوم ٢٣ نيسان القادم، أي بعد يوم الانتخابات البرلمانية بـ ٣٧ يوما؟؟

من الواضح، إذن، ومنطقيا بالطبع، أن هذا «اللقاء الطارئ» لا يُعقد من أجل «الاستعداد» لإحياء ذكرى تحل بعد ٤٦ يوما (الاحتفال بـ «يوم الاستقلال») وذلك في أوج معركة انتخابية مصيرية يخوضها الحزب الداعي والراعي نحو انتخابات لم يبق لها سوى ٨ أيام فقط!

وما يعزز هذا «التقدير» - كما يوضح التحقيق - أنه بموازاة هذه الدعوات المذكورة أعلاه، الموجهة إلى «الجمعيات التوراتية»، وبالتزامن معها، وجه وزير البناء والإسكان، أوري أريئيل، رسالة بريد إلكتروني عاجلة إلى جميع رؤساء «الأنوية التوراتية»، مدراء المدارس الدينية والدورات التحضيرية للخدمة العسكرية التابعة للتيار الديني الصهيوني (الذي ينتمي إليه ويعبر عنه ويمثله حزب «البيت اليهودي») يدعوهم فيها إلى حضور «اجتماع طارئ». وقد حملت هذه الرسالة / الدعوة، أيضا، توقيع نائب وزير التربية والتعليم، أفي فارتسمان.

«تبقت أمامنا، بالمجمل، ثمانية أيام فقط حتى موعد الانتخابات»، قال الوزير أريئيل في رسالة مباشرة وجهها إلى مدراء «المؤسسات التعليمية التوراتية» وكشف عنها الصحافي ناحوم برنياع في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة ١٣ آذار. ويؤكد الوزير أريئيل، في رسالته، طبقا لبرنياع: «نلاحظ خلال الأسبوعين الأخيرين تحولا مثيرا للقلق في خارطة الكتل الحزبية ... هذا الوضع ينطوي على خطر ملموس بتشكيل حكومة يسار، بينما نبقى نحن على مقاعد المعارضة، بكل ما يعنيه ذلك ويترتب عليه بخصوص الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، أولا، وبخصوص مؤسسات التعليم التوراتي أيضا، بالتأكيد... خلال السنتين الماضيتين، طورنا الأنوية التوراتية في مختلف أنحاء البلاد وساعدنا كثيرا في بناء عالم التوراة وإعلاء شأنه».

وبكلمات أخرى، يحذر الوزير أريئيل رؤساء الأنوية التوراتية والمدارس الدينية من أن الميزانيات الهائلة التي رصدها لهم حزب «البيت اليهودي» وحوّلها إليهم فعليا خلال السنتين الأخيرتين منذ انضمامه إلى الحكومة تواجه خطرا جديا، حقيقيا وملموسا! والحل، برأيه، هو التالي: «علينا، جميعا، التشمير عن سواعدنا وبذل كل الجهود اللازمة من أجل بناء بيت يهودي كبير وقوي.... نحن ملزمون، جميعا، بالعمل الجدي والجاد من أجل أن تنعكس، خلال الأيام القليلة المتبقية، قوة آلاف النشطاء في «البيت اليهودي» الذي يعملون معنا على مدار أيام السنة، سواء في الأنوية التوراتية، في الجيش أو في المنظمات الخيرية»!

ويختم الوزير أريئيل رسالته هذه بتوجيه طلب محدد ومباشر إلى "كل نواة توراتية، أو مدرسة دينية، أن ترسل أربعة مندوبين عنها" ليشكلوا "رأس الحربة في تفعيل المؤسسة وتنشطيها" بعد أن يحصلوا على "إرشاد منظم ومفصل" وعلى "توزيعة مهام" استعدادا لـ "أسبوع من التفاني"! وبكلمات أخرى، يطلب الوزير من حزب "البيت اليهودي" من جميع الجمعيات التي تتمتع بميزانيات وأموال من خزينة الدولة، من الأموال العامة، "التجند والتفاني" لخدمة هذا الحزب، مقابل تلك الأموال، وذلك بوضع تلاميذها، نشطائها، منشآتها ومواردها وكل ما تملك تحت تصرف هذا الحزب وفي خدمة أهدافه الانتخابية!

وحددت رسالة الوزير أريئيل مكان وموعد "الاجتماع الطارئ" ليتبين أنه المكان نفسه والوقت نفسه اللذين يعقد فيهما، بالضبط، لقاء "القيادة الروحية والاجتماعية في إسرائيل"، والذي دعي إلى حضوره والمشاركة في أعماله ممثلو المؤسسات التعليمية التابعة للتيار الديني اليميني.

وقال تحقيق "مولاد" إن "تحريا قصيرا" أجراه طاقمه بيّن أن المشرف على هذا الطاقم غير المعروف من قبل والمسمى "القيادة الروحية والاجتماعية" هو رئيس لجنة المالية البرلمانية، عضو الكنيست نيسان سلومينسكي، من حزب "البيت اليهودي" نفسه، والذي شكّل هذا الطاقم عشية الانتخابات الأخيرة للكنيست!

وعليه، فقد سعت قيادة حزب "البيت اليهودي" إلى إحضار أكبر عدد ممكن من رؤساء وممثلي المؤسسات التعليمية والتربوية التي تحظى بالتمويل والميزانيات الكبيرة التي يرصدها لها ممثلو الحزب في الحكومة من الميزانية العامة للدولة!

مخالفة جنائية خطيرة وصريحة!

ويطرح تحقيق «مولاد» السؤال «الساذج» التالي: لماذا حرصت قيادة «البيت اليهودي» على إبقاء هذا النشاط طي الكتمان والسرية؟ ويجيب: لأن الأمر ينطوي على مخالفة جنائية خطيرة! فوفقا لأنظمة تقديم الدعم المالي الحكومي، بواسطة وزارة المالية، يُحظر على أي جسم يحظى بدعم مالي حكومي القيام والمشاركة في أي نشاط سياسي، أيا كان، فما بالك إن كان دعماً لأي من الوزراء أو نواب الوزراء أصحاب القرار بشأن تقديم هذا الدعم وتحويله، مثل الوزير أوري أريئيل أو نائب الوزير فارتسمان؟

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، رغم خطورته الفائقة. فطبقا للبند رقم ٨ من قانون تمويل الأحزاب، يستطيع حزب ما الحصول على تبرع داعم - سواء كان بالمال أو بالنشاط - من أفراد فقط، لا من جمعيات.

ويذكّر التحقيق هنا بـ«قضية الجمعيات» التي تفجرت في إسرائيل في نهاية التسعينيات حينما تم الكشف عن شبهات بشأن حصول إيهود باراك وقائمته الانتخابية آنذاك («يسرائيل أحات» / «إسرائيل واحدة»)، على تبرعات بمبالغ طائلة لتمويل حملته الانتخابية على رئاسة الحكومة وللكنيست، وهي القضية التي تدخلت فيها الشرطة فأجرت تحقيقات جنائية في تلك الشبهات. وينوه التحقيق بأن القضية قيد البحث الآن فيما يتعلق بحزب «البيت اليهودي» هي أكثر خطورة من تلك بكثير، لسبب مركزي واحد هو: أن الحديث الآن يجري عن أموال عامة، من خزينة الدولة وميزانية الحكومة يستغلها حزب معين (البيت اليهودي) لتجنيد دعم انتخابي خاص به من جانب الجمعيات والمؤسسات التربوية والتعليمية التي تستفيد من هذه الأموال، التي يقرر ممثلوه هو بشأن رصدها وصرفها!!

ويسجل تحقيق «مولاد» معطيات عن هذه الحالات التي يقصدها ويتحدث عنها ومن بينها، مثلا: مشاركة رئيس «النواة التوراتية» في مدينة بئر السبع، الحاخام شمعون كوهن، في هذا النشاط الحزبي - السياسي. ويوضح أن جمعية باسم «موريا»، التي تموّل نشاط «النواة التوراتية» هذه، تحصل على ميزانيات سخية من جميع الوزارات الحكومية التي يقف على رأسها ممثلون عن «البيت اليهودي»: ٢٣٠ ألف شيكل من «دائرة الاستيطان» (بقرار من وزارة البناء والإسكان التي كان يتولاها أوري أريئيل)، ١٣٠ ألف شيكل من وزارة الاقتصاد (التي كان يتولاها رئيس الحزب، نفتالي بينيت) إضافة إلى مبلغ ٨٦ ألف شيكل من وزارة التربية والتعليم.

وشارك في ذلك الاجتماع، أيضا، رئيس «النواة التوراتية» في مدينة ديمونا، الحاخام دافيد تورجمان، الذي قال: «وجدنا لدى أصدقائنا في كتلة البيت اليهودي آذانا صاغية لاحتياجاتنا ومطالبنا»! لكن تورجمان هذا «نسي الإشارة إلى شيء واحد»، كما قال تحقيق «مولاد»: «المحفظة المفتوحة - فقد حصلت هذه النواة التوراتية التي يديرها تورجمان على ٧٠٩ آلاف شيكل من «دائرة الاستيطان» (التابعة لوزارة البناء والإسكان) و ٤٨٨ ألف شيكل من وزارة الاقتصاد!

ومن المعلومات الأخرى التي يوردها تحقيق «مولاد»: الحاخام رحاميم نسيمي، أحد النشطاء المركزيين في حزب «البيت اليهودي»، يدير جمعية تحصل على مخصصات حكومية تبلغ ٣٠٠ ألف شيكل من «دائرة الاستيطان» و ٨٦٥ ألف شيكل من وزارة التربية والتعليم.

وينتهي تحقيق مركز «مولاد» إلى القول إنه «حينما حذر الوزير أريئيل رؤساء الجمعيات التوراتية من أن حنفيّة الأموال قد تغلق قريبا، فقد كان يلمح لهم أنهم إذا ما كانوا يرغبون في مواصلة الحصول على ميزانيات دسمة كهذه من الخزينة العامة للدولة فيجدر بهم التجند وتجنيد تلاميذ مؤسساتهم المختلفة لصالح الحزب وفي خدمته خلال الأيام القليلة المتبقية حتى يوم الانتخابات»!

المشهد الاسرائيلي
مدار

منذ عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة وفي أعقابها:

ارتفاع حاد في ممارسات التعذيب خلال التحقيقات التي يجريها «الشاباك»!

عدد الشكاوى الكلي الذي تم تقديمها خلال العام ٢٠١٤ على خلفية التعرض للتعذيب خلال التحقيق لدى «الشاباك» بلغ ٥٩ حالة، ٥١ منها خلال النصف الثاني فقط من العام نفسه (بعد عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة في حزيران ٢٠١٤)، وذلك مقابل ٨ خلال النصف الأول منه. وبالمقارنة مع سنوات سابقة تتضح الصورة التالية: في العام ٢٠١٣ - قدّمت ١٦ شكوى، في العام ٢٠١٢ - ٣٠ شكوى، في العام ٢٠١١ - ٢٧ شكوى وفي العام ٢٠١٠ - ٤٢ شكوى* تضاعف عدد الشكاوى ضد محققي «الشاباك» بشأن ممارسة التعذيب خلال التحقيق (في ٢٠١٤: ٤٠٠٪ عما كان عليه في ٢٠١٢ و ٢٠٠٪ عما كان عليه في ٢٠١٣) لكن من دون أية نتيجة!

تفيد معلومات توافرت لدى منظمات حقوقية مختلفة في إسرائيل خلال الفترة الأخيرة بأن ارتفاعا ملحوظا، بل حادا جدا، قد سُجّل في أعمال التعذيب التي يلجأ إليها ويمارسها محققو «جهاز الأمن العام» (الشاباك) في معرض التحقيق مع شبان فلسطينيين، وخاصة في الفترة الأخيرة منذ عملية خطف وقتل المستوطنين الثلاثة في «غوش عتسيون» في شهر حزيران ٢٠١٤ وفي أعقابها.

وأبرز هذه المعلومات هي تلك التي رصدتها «اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل» والتي أفادت بأنه خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤، قُدّمت ٨ شكاوى من قبل معتقلين فلسطينيين جراء تعرضهم للتعذيب خلال التحقيق معهم لدى جهاز «الشاباك» (في بعض الأحيان، شكا شخص واحد من استخدام عدد من وسائل وطرق التعذيب ضده). ومن بين الشكاوى التي تم تقديمها خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤، كانت هناك ٥ شكاوى على حرمان المعتقل من النوم و٣ شكاوى على التعرض للضرب المبرح خلال التحقيق. ولم تكن بين تلك الشكاوى أية شكوى بخصوص استخدام أسلوب «الهزّ» أو بخصوص الربط على كرسي التحقيق في الوضعية المعروفة باسم وضعية «الموزة» أو «الضفدع».

أما في النصف الثاني من العام نفسه، ٢٠١٤، فقد سجلت في الإجمال ٥٢ شكوى تم تقديمها رسميا من قبل معتقلين فلسطينيين توزعت على النحو التالي: ١٩ شكوى موضوعها حرمان المعتقل من النوم، ١٢ شكوى بخصوص التعرض للضرب، ١٨ شكوى بخصوص «الربط» و٣ شكاوى بخصوص «الهزّ».

وفي الإجمال، يتضح أن عدد الشكاوى الكلي الذي تم تقديمها خلال العام ٢٠١٤ على خلفية التعرض للتعذيب خلال التحقيق لدى «الشاباك» بلغ ٥٩ حالة، ٥١ منها خلال النصف الثاني فقط من العام نفسه مقابل ٨ خلال النصف الأول منه. وبالمقارنة مع سنوات سابقة تتضح الصورة التالية: في العام ٢٠١٣ - قدّمت ١٦ شكوى، في العام ٢٠١٢ - ٣٠ شكوى، في العام ٢٠١١ - ٢٧ شكوى وفي العام ٢٠١٠ - ٤٢ شكوى.

حظر على التعذيب يبقي «منفذا» مفتوحا!

تعتبر مسألة التعذيب خلال التحقيق «مسألة حساسة جدا» بالنسبة إلى جهاز «الشاباك» الذي يمتنع عن نشر أية معلومات حولها، وخاصة في أعقاب قرار الحكم القضائي الذي أصدرته «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية في أيلول من العام ١٩٩٩ وحظرت فيه على جهاز «الشاباك» ومحققيه استخدام العنف وأساليب التعذيب المختلفة التي كانت تشكل نهجا معتمدا و«مقبولا» خلال التحقيق مع المعتقلين، المشتبه بهم أو المتهمين. لكن المحكمة العليا، في قرارها غير المسبوق ذاك، أبقت على «منفذ» مفتوح أمام محققي «الشاباك» أطلقت عليه اسم «حماية الضرورة» - أي، إفساح المجال أمام محققي «الشاباك» للادعاء بأن أحدهم قد «اضطر» إلى استخدام العنف بذريعة «الحماية الاضطرارية» التي تعني، عمليا: وجود ضرورة ملحّة اضطرّته إلى خرق القانون، اضطرارا!

وكان قرار المحكمة العليا هذا قد صدر في ختام النظر في التماس قدمته إليها «لجنة مناهضة التعذيب» ومنظمات حقوقية أخرى، وذلك على خلفية «تقرير لجنة لندوي» من العام ١٩٨٧ وما خلص إليه من السماح لمحققي «الشاباك» باستخدام ما وصفه (تقرير اللجنة) بـ «الضغط الجسدي المعتدل» كوسيلة للتحقيق.

ورغم أن المحكمة، في قرارها، رفضت موقف الدولة (الشاباك القائل بأن «الحماية الاضطرارية» (المثبتة، أصلا، في «قانون العقوبات» الإسرائيلي) توفر صلاحية استخدام «وسائل جسدية» (العنف / التعذيب) خلال التحقيق، وأن هذه الصلاحية هي «صلاحية إدارية عامة»، إلا أنها أكدت، في المقابل، أن هذه «الحماية» معطى يقرره المحقق نفسه وبصورة فردية إذا ما توصل إلى قناعة بأن المعتقل / الخاضع للتحقيق يشكل «قنبلة موقوتة»! و«القنبلة الموقوتة» مصطلح يعني، في السياق الأمني (وكذلك القضائي) الإسرائيلي، وجود سيناريو نظري لوضع يفترض فيه توفر معلومات «ساخنة جدا» لدى الشخص الموقوف / المعتقل / الخاضع للتحقيق إذا ما كشف عنها فقد تحول دون تنفيذ هجوم وشيك يمكن أن يؤدي إلى خسائر في الأرواح.

وقد يكون لمصطلح «الضغط الجسدي المعتدل» وقع إيجابي نوعا ما، أو مخفف، على أذن السامع وعين القارئ، غير أنه يعبر عن ممارسات وأساليب تشكل تعذيبا حقيقيا وخالصا، أو معاملة قاسية، مما يحرّمه القانون الدولي تحريما قطعيا. ومن هنا، فإن إدراج أي معتقل تحت تعريف «القنبلة الموقوتة» الواسع جدا، بل الفضفاض، والذي يحدده محقق «الشاباك» نفسه لا غير وبصورة فردية تماما، يعني فعليا فتح الباب واسعا جدا أمام استخدام «الضغط الجسدي المعتدل»، الذي يشكل تعذيبا محرّما في واقع الأمر.

وقد ذهبت بعض التفسيرات القضائية لقرار المحكمة العليا هذا إلى القول بأن المحكمة العليا أجازت ما يمكن وصفه بـ«التحقيق المعزّز» الذي يشمل، أيضا، ممارسة «ضغط جسدي معتدل» في حالات استشعار المحققين بأنهم حيال وضع يرون فيه «قنبلة موقوتة»! غير أن التطبيق العملي لمصطلح «الحماية الاضطرارية» في سياق قرار المحكمة العليا الآنف ذكره اتكأ على تفسير قضائي أوسع من ذلك بكثير، مما انعكس في الارتفاع الحاد في عدد الشكاوى بشأن التعرض للتعذيب.

وفي العام ٢٠٠٩، وفي أعقاب تواتر التقارير وازديادها حول أعمال التعذيب خلال التحقيقات، قدمت منظمات حقوقية طلبا إلى المحكمة العليا لإلزام الدولة (الشاباك) بالالتزام بنص وروح قرارها، مع التأكيد على أن الإجراء الذي اعتمده «الشاباك» بشأن «الحالات الشاذة والاستثنائية» يشكل «انتهاكا لقرار المحكمة العليا من العام ١٩٩٩». لكن المحكمة العليا رفضت هذا الطلب وأكدت أن «الدولة ادعت أمامنا بأن الحالات التي يتم فيها استخدام وسائل تحقيق خاصة وغير عادية هي حالات معدودة ونادرة.... وليس ثمة إجراء خاص يحدد وسائل استثنائية لتلك الضرورة الاضطرارية بصورة بيروقراطية، كما يدعي الملتمسون»!

ضوء أخضر لممارسة التعذيب

في أعقاب عملية خطف المستوطنين الثلاثة، في حزيران ٢٠١٤، كانت تقارير صحافية عديدة قد أشارت إلى أن محققي «الشاباك» قد «تلقوا ضوءا أخضر» للتعامل مع الفلسطينيين الذين تم إلقاء القبض عليهم واعتقالهم «كردّة فعل على اختفاء الفتيان الثلاثة» باعتبارهم يشكلون «قنابل موقوتة»!

ويبقي جهاز «الشاباك»، كما الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الأخرى أيضا، كل ما يتعلق بالتحقيقات في أقبيته ومراكزه، أساليبها وطرقها، طي السرية والكتمان المطبقين ولا تخضع هذه الأساليب والطرق لأية رقابة أو متابعة من قبل أية هيئة أو مؤسسة خارجية ومستقلة. وكذلك هي الحال، أيضا، بالنسبة للتعليمات التي وضعها المستشار القانوني للحكومة تحت عنوان «متى يتم تطبيق الحماية الاضطرارية»، إذ بقيت طي الكتمان والسرية التامّين.

ويحرص جهاز «الشاباك» على عدم تداول أية وثائق رسمية في هذا الموضوع بصورة علنية. فلدى وصول أي ملف حول قضية تعذيب خلال التحقيق، مثلا، إلى أي من المحاكم الإسرائيلية، يسارع هذا الجهاز إلى تقديم «وثيقة سرية» إلى المحكمة يفصّل فيها طرق وأساليب التحقيق التي اعتمدها في الحالة العينية، أو بوجه عام، غير أن محامي الدفاع عن المعتقلين لا يستطيعون الحصول على هذه «الوثائق السرية»، وإذا ما أصرّ المحامي على ذلك فأقصى ما يمكن أن يتاح له هو مجرد «النظر إليها»!

وعلى خلفية هذه المعلومات التي تجمعت لدى بعض المنظمات الحقوقية، بادرت صحيفة «هآرتس» إلى جمع بعض الوثائق من المحكمة العسكرية في «معسكر عوفر» والتي تكشف عن نحو ٢٠ حالة تعذيب، في أربع قضايا مختلفة، خلال تحقيقات «الشاباك» في النصف الثاني من العام ٢٠١٤ فقط، وهي الحالات التي كان «الشاباك» ملزما بالتبليغ عنها، فقط، بينما يمكن الافتراض، بصورة شبه مؤكدة، أن ثمة حالات أخرى عديدة غيرها، لم يتم توثيقها ولم يتم تقديم أية شكاوى بشأنها.

وتقول «هآرتس»، في تحقيق خاص نشرته في أوائل آذار الجاري، إن بعض الجهات في المحكمة العسكرية المذكورة التي اطلعت على تلك الوثائق تشير إلى أنها تتضمن «شرحا تفصيليا لبعض وسائل وطرق التحقيق، بما فيها تغطية العينين لوقت طويل وبشكل متواصل حتى يفقد المعتقل / الخاضع للتحقيق صلته الحسية بالمكان والزمان، بينما يحيط به خمسة - ستة محققين يصرخون معاً في الوقت نفسه في أذنيه طوال ساعات، و«الركوع» على الحائط في وضعية طي الركبتين لكن ليس بشكل كامل وكلما حاول المعتقل / المشتبه به الجلوس يتعرض للضرب، أو لدغدغة أذنيه وأنفه بواسطة ريشة، أو للصفع، فضلا عن الوقوف لساعات طويلة متواصلة بينما تكون الذراعان مرفوعتين إلى الجانبين في الهواء وغيرها من الأساليب والطرق.

ونقلت «هآرتس» عن بعض المراقبين والمتابعين قولهم إن «هذه الطرق والأساليب جديدة، كما يبدو، وهي أقل عنفا ووحشية من تلك التي حظرتها المحكمة العليا، بما فيها تغطية وربط الرأس لساعات طويلة ومتواصلة بواسطة كيس، الشبح، الحرمان من النوم والربط في وضعية «الضفدع».

تضاعف عدد الشكاوى ضد محققي «الشاباك»

وبالتزامن مع نشر هذه المعطيات أعلاه، حول الارتفاع الحاد في ممارسات وحالات التعذيب خلال التحقيقات التي يجرها جهاز «الشاباك»، كشف النقاب أيضا عن معطيات أخرى تتعلق بعدد الشكاوى التي تم تقديمها ضد محققي جهاز «الشاباك» إلى «دائرة النظر في شكاوى المحقَق معهم لدى الشاباك» (وهي دائرة تابعة لوزارة العدل الإسرائيلية، كانت في السابق جزءا من جهاز «الشاباك» نفسه، تحت إدارته وإشرافه!)، والتي يستفاد منها أن عدد هذه الشكاوى خلال العام ٢٠١٤ بلغ أربعة أضعاف عددها في العام ٢٠١٢ (٤٠٠٪) وضعفي عددها في العام ٢٠١٣ (٢٠٠٪).

وقد وردت هذه المعطيات ضمن الردّ الجوابي الذي قدمته الدولة على التماس إلى «محكمة العدل العليا» قدمته منظمتا «أطباء من أجل حقوق الإنسان» و«اللجنة لمناهضة التعذيب» ضد المستشار القانوني للحكومة و«دائرة شكاوى الذين يخضعون للتحقيق لدى الشاباك» ومحققي الجهاز على خلفية شكوى قدمها مواطن فلسطيني تتعلق بتعرضه للتعذيب خلال التحقيق معه من قبل «الشاباك» في آب من العام ٢٠١١.

وطالب الالتماس المحكمة العليا بإصدار أمر يلزم بالشروع في إجراء تحقيق جنائي مع محققي «الشاباك» الذين تولوا عملية التحقيق مع المواطن الفلسطيني المذكور والإشراف عليها، إضافة إلى تحديد أسلوب إجرائي واضح ومعلن لتنظيم مسألة النظر في الشكاوى ضد محققي «الشاباك» وما تنطوي عليه من شبهات بشأن ممارسة التعذيب المحظور، فضلا عن تحديد جداول زمنية لمثل هذا الفحص.

ولم يتضمن رد الدولة أرقاما عينية عن عدد الشكاوى التي تم تقديمها ضد «الشاباك» ومحققيه ولا أية معطيات عن سير العمل في استيضاح هذه الشكاوى والنتائج التي تم التوصل إليها والإجراءات التي تم اتخاذها - إن تم - بشأن ما تبين أنها «شكاوى محقة»! لكنّه تضمن، في المقابل، فقرة يمكن اعتبارها «رخصة التنصل» من تقديم أية معطيات ومن واجب معالجة الشكاوى ومتابعتها بموضوعية. فقد جاء: «يجب أن نتذكر أن غالبية هذه الحالات هي حالات يُشتبه فيها بالمشتكين بارتكاب مخالفات إرهاب، ولذا فقد تكون لديهم مصلحة في طرح ادعاءات ضد المحققين تتعلق بطريقة وأسلوب التحقيق معهم، وهي ادعاءات يمكن أن تساعدهم (المشتكين/ المشتبه بهم) في محاكمتهم الجنائية. وعليه، فإن فحص مثل هذه الشكاوى يستوجب حذرا مضاعفا، بل يستوجب في كثير من الأحيان البحث عن قرائن إضافية أخرى، عدا شكوى المشتبه به صاحب الشأن... وفي الغالب، يتم العثور على قرائن كهذه تعين في فحص مدى مصداقية الشكوى، لكن من غير الممكن الكشف عنها أمام المشتكين، نظرا لأسباب وداع تتعلق بأمن الدولة»!!

وتؤكد منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان» - في ردّ جوابي قدمته إلى المحكمة تعقيبا على ردّ الدولة - أنه من بين ٢٠ شكوى كهذه قدمتها خلال العام ٢٠١٤، لم تتلق أي رد أو جواب على أي منها، باستثناء حالة واحدة فقط جاء الرد بأنه «تقرر شطب الشكوى، لأن المشتكي رفض تقديم إفادة». أما الردود التي حصلت عليها المنظمة على شكاو قديمة، قبل ٢٠١٤، فقد «كانت كلها سلبية، بمعنى عدم التوصية بإجراء تحقيق جنائي في أي منها، ولو حالة واحدة فقط»!

وأوضحت المنظمة أنه منذ العام ٢٠٠١ وحتى منتصف العام ٢٠١٤، قُدّم ما يزيد عن ٨٥٠ شكوى حول ممارسة التعذيب خلال التحقيق إلى المدعي العام الإسرائيلي، لكن أي تحقيق جنائي لم يُفتح في أي من هذه الشكاوى خلال الفترة المذكورة.

"مركز تراث الاستخبارات" الإسرائيلي:

عدم إدراج إيران وحزب الله ضمن قائمة التهديدات الإرهابية في إطار تقييم الاستخبارات الوطنية الأميركية سيشجع طهران على توسيع حجم دعمها للإرهاب!

قال بيان صادر عن «مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت» في «مركز تراث الاستخبارات» الإسرائيلي (الذي يجري الأبحاث ويوزع نشرات المعلومات حول منظمات الإرهاب في العالم) إن عدم إدراج إيران وحزب الله ضمن قائمة التهديدات الإرهابية في إطار تقييم الاستخبارات الوطنية الأميركية للتهديدات العالمية للعام ٢٠١٥ سيشجع طهران على توسيع حجم دعمها للإرهاب وعلى جرأة استخدام الإرهاب والتخريب في منطقة الشرق الأوسط وسائر أنحاء العالم.

وجاء في البيان:

"عرض جيمس كلابر رئيس الاستخبارات الوطنية الأميركية («دي. إن. أي») في ٢٦ شباط ٢٠١٥ على أعضاء لجنة شؤون الاستخبارات التابعة للكونغرس الأميركي تقييم جهاز الاستخبارات الأميركي السنوي للتهديدات العالمية.

"وقد تم تقديم تقييم التهديدات للعام ٢٠١٥ في الوقت الذي تقف فيه الولايات المتحدة على رأس التحالف الدولي الذي يخوض هجوما معاكسا على تنظيم داعش في سورية والعراق. ويتضمن تقييم التهديدات للعام الحالي فعلا وبشكل واضح وبارز التأكيد على المعركة الأميركية ضد الإرهاب السني الجهادي (والذي يمثل داعش والقاعدة أهم رموزه). وفي المقابل فإن التهديد الإرهابي الشيعي، بما فى ذلك التحديات الإرهابية التي تضعها إيران وحزب الله، قد خلا منه كلام رئيس الاستخبارات الوطنية الأميركية، بل إن كلامه خلا تماما من أي إشارة إلى حزب الله (باستثناء إشارة يتيمة إليه باعتباره من يقف بجانب الجيش اللبناني أمام تسلل الإرهاب السني من سورية). أما إيران نفسها فقد ورد ذكرها بصفتها دولة تمثل تحديا جوهريا ومتنوعا (في مجالات السايبر والتجسس ومراقبة الأسلحة) وذلك ضمن تناوله لبرنامجها النووي.

"ويشار إلى أن خلو كلام المسؤول الأميركي من الإشارة إلى التهديد الإرهابي الإيراني والشيعي يتعارض مع نشرات أجهزة الإدارة الأميركية (وكالة الاستخبارات ووزارة الخارجية) في العام ٢٠١٤ والتي جاء فيها أن إيران وحزب الله يبقيان تهديدا مباشرا لمصالح حليفات الولايات المتحدة، وأن تنظيم حزب الله زاد من نشاطه الإرهابي العالمي لدرجة لم يسبق لها مثيل منذ التسعينيات.

"وفي تقديرنا أن عدم الإشارة إلى التهديد الإرهابي الشيعي وإلى إيران وحزب الله باعتبارهما مولديه الرئيسيين ليس أمرا عرضيا، كما أننا نرى أن الأمر يعود إلى الجمع بين الاعتبارات السياسية (الحوار الأميركي مع إيران حول الاتفاق النووي) والاعتقاد القائل بأن إيران وحزب الله من شأنهما أن يدعما المعركة على داعش في سورية والعراق، وربما أيضا المعركة على الإرهاب الجهادي في دول أخرى (حيث تتطرق الوثيقة إلى إيران على أنها تقف ضد داعش في نفس صف الولايات المتحدة والدول الغربية والدول العربية). وفي مثل هذه الظروف تفضل الولايات المتحدة غض الطرف عن استخدام إيران لسلاح الإرهاب، بما في ذلك ما تقدمه لحزب الله من دعم واستخدامه في تلبية احتياجاتها الاستراتيجية حيال إسرائيل وفي المنطقة بأسرها.

"يشار أيضا إلى أنه خلافا للإيجاز الذي قدمه رئيس الاستخبارات الوطنية الأميركية، فإن قوة القدس وحزب الله وردا ضمن قائمة التهديدات الإرهابية لوكالة الاستخبارات الدفاعية الأميركية، وإن كانت الإشارة إليهما ضمن التقرير تتميز لهجتها ببعض الوهن حيث تضمنتهما قائمة التهديدات العالمية التي عرضها رئيس الوكالة فنسنت ستيوارت (في ٣ شباط ٢٠١٥)، ويخصص معظم فصل الإرهاب للقاعدة وداعش مع الإشارة المقتضبة إلى إيران وحزب الله".

وختم البيان: "فعليا بقيت إيران دولة داعمة للإرهاب وهي تعتبر الإرهاب والتآمر والتخريب أداة رئيسة في دعم سياستها ومصالحها في الشرق الأوسط، حيث يقوم النظام الإيراني من خلال قوة القدس، وهي وحدة النخبة للحرس الثوري، بتخصيص موارد ملموسة من الأموال والقوى البشرية النوعية والمعدات العسكرية لدعم التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط، وأبرزها حزب الله اللبناني. وقد أثبتت التجربة أن الأعمال الإرهابية والتخريبية التي تدعمها إيران لا تقتصر على الشرق الأوسط، وإنما تتم في الكثير من الدول في مختلف أرجاء العالم. وبتقديرنا أنه كلما ازدادت إيران ثقة بالنفس، ولا سيما في حال تقديرها بأنها قد أحرزت مكاسب في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي، كلما احتمل توسيعها لحجم دعمها للإرهاب وجرأة استخدام الإرهاب والتخريب في الشرق الأوسط وسائر أنحاء العالم".

وتضمن البيان ملحقاً يتضمن مقارنة بين تقرير تقييم التهديدات العالمية لجهاز الاستخبارات الأميركي للعام ٢٠١٥ وتقييمه للعام ٢٠١٤.

وجاء في تقرير التقييم للعام ٢٠١٥ تحت بند «التهديدات الداخلية»: «تنشغل غالبية المجموعات السنية كأولوية عالية بالأمور الداخلية وليس بمهاجمة الولايات المتحدة والدول الغربية، وإن كانت الاعتداءات الإرهابية في باريس تدل على أنها تهدد الغرب أيضاً... ويتمثل أهم تهديد سني للولايات المتحدة في العناصر الذين يغادرون بلدانهم للقتال في صفوف التنظيمات الجهادية في سورية والعراق، إذ إنهم سيشكلون احتياطا لارتكاب الاعتداءات الإرهابية في الولايات المتحدة والدول الغربية، في حال اتخاذ تنظيمهم قرارا بذلك".

وتحت نفس البند جاء في تقرير التقييم للعام ٢٠١٤: "عناصر ذات أيديولوجية متشددة داخل الولايات المتحدة تعمل على انفراد أو ضمن مجموعات صغيرة؛ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والذي يعمل من اليمن؛ تنظيم القاعدة".

وجاء في تقرير التقييم للعام ٢٠١٥ تحت بند «التهديدات من خارج الولايات المتحدة»: «تكتسب المجموعات السنية العنيفة المتطرفة قدرا كبيرا جدا من القوة وبشكل سريع، وتمثل تحديا للحكومات المحلية مهددة حليفات الولايات المتحدة وشريكاتها ومصالحها... من المحتمل زيادة التهديد حدة، ولكن وتيرة الزيادة تتوقف على مستوى نجاح تلك المجموعات في احتلال المناطق والتشبث بها، وكذلك على قدرة قوات التحالف برئاسة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بمكاسبها على المدى البعيد... استغلت هذه المجموعات هشاشة أنظمة الدول ذات الأغلبية الإسلامية من أمثال سورية والعراق، ويبدو أنها ستستمر في ذلك، وإن كانت معظم هذه المجموعات غير قادرة على الاحتفاظ بأراض شاسعة، ما دام التحالف المصمم على إيقافها قائما... ثمة خطر نشوء التحالفات بين تلك المجموعات السنية بهدف محاربة عدو مشترك».

وتحت نفس البند جاء في تقرير التقييم للعام ٢٠١٤: «تهديد محوري من مجموعات سنية متطرفة للسفارات الأميركية والمنشآت العسكرية والمدنية لا سيما في جنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا؛ أصبحت سورية مصدرا مهما لتجنيد المجموعات المحسوبة على القاعدة وتدريبها، علما بأن بعض هذه المجموعات يحتمل أن تشن هجمات؛ ازداد في سورية العداء بين الشيعة والسنة، بل أصبح يتسلل إلى بعض الدول المجاورة؛ تعهدت إيران وحزب الله بحماية نظام الأسد، حيث تقومان بدعمه، بما يشمل تقديم مبالغ كبيرة من المال والمعدات العسكرية والدعم الاقتصادي والتدريبات وحضور العناصر داخل سورية".

وجاء في الملحق إنه تحت بند «إيران وحزب الله» لتقرير التقييم للعام ٢٠١٥ لا تتم الإشارة إليهما فيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية التي تمثلها على الولايات المتحدة والشرق الأوسط (علما بأن إيران يشار إليها باعتبارها تهديداً للمصالح الأميركية من نواح أخرى)، في حين أنه في تقرير التقييم للعام ٢٠١٤ ورد تحت نفس البند ما يلي: «تستمر إيران وحزب الله خارج سورية بالتهديد المباشر لمصالح حليفات الولايات المتحدة، فيما زاد تنظيم حزب الله من نشاطه الإرهابي في أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة ليبلغ مستوى لم يسبق له مثيل منذ التسعينيات».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop